

مناهج النقد الأدبي

المناهج الكلاسيكية

❖ - المنهج التاريخي

- مُفْتَح :

« الحَيَاةُ مُنْذَرِجَةٌ فِي التَّارِيخِ...؛ وَالْحَيَاةُ إِبْدَاعُ التَّارِيخِ »

ديلثي (١).



(١) - قَالَ عَنْهُ إِنْ رِيكَ أَنْدَرْسُونِ إِمْبَرْت : « أَحَدُ كِبَارِ الْأَسَاتِذَةِ الْأَعْظَمِ تَأْثِيرًا فِي النَّقْدِ الْمُعَاصِرِ » .

- انظر : « مناهج النقد الأدبي » ؛ ترجمة الدكتور الطاهر أحمد مكي ؛ مكتبة

الآداب ؛ القاهرة ؛ [ط : ١٤١٢ هـ = ١٩٩١ م] ؛ [ص : ١١٦] .

١- نشأة المنهج



١- المنهج التاريخي عند أئمة النقد العربي الأوائل



محمد بن سلام الجمحي [ت ٢٣١ هـ]

صاحب «طبقات فحول الشعراء»

- تعريف بالمصنف:

هو أبو عبد الله؛ محمد بن سلام بن عبيد الله بن سالم الجمحي؛ البصري؛

مولي قدامة بن مظعون الجمحي؛ مولده بالبصرة في سنة ١٣٩؛ ووفاته في

سنة ٢٣١ هـ - أو ٢٣٢ هـ - ببغداد؛ وعمر نحواً من ثلاث وتسعين سنة.

سمع شيوخ العلم والحديث والأدب؛ وسمع منه شيوخ العلم الحديث

والأدب؛ كما روى عنه أحمد بن يحيى ثعلب؛ وأبو حاتم؛ والرياشي؛

والمازني؛ والزيادي؛ وأحمد بن حنبل؛ وابنه عبد الله بن أحمد؛ ويحيى بن

معين؛ وأبو بكر بن أبي خيثمة؛ وأبو خليفة الجمحي؛ ومحمد بن حاتم

الزبيدي؛ وغيرهم من الأئمة.

أما شيوخه الذين روى عنهم في كتابه «طبقات فحول الشعراء»؛ فبلغوا

تسعة وسبعين شيخاً؛ غير الذين روى عنهم في غير هذا الكتاب.

كان ابن سلام الجُمحىُّ من أهل بيتٍ لهم فى العلم باعٌ؛ فأبوه سلام بن عُبيد الله بن سالم الجُمحىُّ: روى عنه فى مواضع كثيرة من كتابه؛ وأخوه عبد الرحمن بن سلام الجُمحىُّ أحد رُواة الحديث: روى عنه مسلم وأبو زرعة وأبو حاتم وغيرهم؛ وذكره ابنُ حَبَّان فى «الثقات»؛ وحكى الحاكم فى «تاريخه»؛ قال: «سُئِلَ صالح بن مُحَمَّد - يعنى جزرة - عن عبدالرحمن ومحمد ابني سلام الجُمحيين؛ فقال: صَدُوقَان؛ رأيت يحيى بن معين يختلف إليهما».

وفى «الزُّهرة»: «(روى عنه مسلم ثلاثة عشر حديثاً)». ومن ولد محمد بن سلام: عون بن محمد بن سلام: روى عنه أبو خليفة الجُمحىُّ - وأبو خليفة هو ابن أخت محمد بن سلام - .

- «طبقات فُحُول الشعراء»:

هو من أقدم ما وصلنا من كُتُب طبقات الشعراء؛ عرض ابن سلام فى مُقدِّمته لمسألة الشعر المنحول؛ داعياً إلى ضرورة تنقية التراث الشعريِّ من الزيف؛ وترجم فى كتابه لمائة وأربعة عشر شاعراً؛ جعلهم على طبقات:

- ١ - عشر طبقات من الجاهليَّة: وتضم أربعين شاعراً.
- ٢ - عشر طبقات من الإسلاميين: وتضم أربعين شاعراً أيضاً.
- ٣ - طبقة أصحاب المراثي: وهم أربعة شعراء.
- ٤ - طبقة شعراء القرى: وهم اثنان وعشرون شاعراً.
- ٥ - طبقة شعراء اليهود: وهم ثمانية شعراء.

— طبعات الكتاب :

طُبِعَ الكتاب لأول مرة في « (لندن) » سنة ١٩١٣ - ١٩١٦ م بعناية يوسف هِلْ ؛ ثُمَّ طُبِعَ الكتاب بعد ذلك مرّات عدّة ؛ منها طبعة إمام الأدب وشيخُ العربيّة العلامة أبي فهر محمود محمد شاعر ؛ والتي امتازت بحواشٍ اشتملت على تكملات لنصوص ابن سلام من مصادر الأدب الأولى .
ثم :

كان ابن سلام من أهل جيلٍ يُحسِنون اختيار ألفاظهم للدلالة على معانيهم ومقاصدهم ؛ لا يعمدون إلى اختيار ألفاظ الشاء ليضعوها في غير موضعها ؛ فجاء عنوان كتابه خير دليل لرؤيته النقدية التي تبلورت في أقوالٍ ساقها في مُقدّمته .

ثم :

أما بالنسبة لعنوان الكتاب : « (طبقات فحول الشعراء) » ؛ فإنه أول الدلالات الواضحة والإشارات الجلية لرؤية ابن سلام النقدية ؛ فكلمة « (طبقات) » هي جمع « (طبقة) » ؛ ومادتها « (طَبَقَ) » تؤول أكثر معانيها في « (لسان العرب) » إلى تماثل شيئين ؛ إذا وضعت أحدهما على الآخر ساواه وكانا على حَدٍّ واحدٍ ؛ وسمّوا كُلُّ ما غطّى شيئاً « (طبقة) » ؛ لأنه لا يُغطيه حتى يكون مُساوياً له ؛ ثم لا يغطيه حتى يكون فوقه ؛ فسمّوا مراتب الناس ومنازل بعضهم فوق بعضٍ « (طبقات) » ؛ ولما كانت كُلُّ مرتبةٍ من المراتب لها حالٌ ومذهبٌ سمّوا

الحال المميزة نفسها « طبقة » ؛ وهذا المعنى قصد إليه المصنّف - رحمه الله -

قصداً باختياره لهذا العنوان ؛ حيث يقول :

﴿ ففصلنا الشعراء من أهل الجاهليّة والإسلام ؛ والمُخضرمين الذين كانوا في

الجاهليّة وأدركوا الإسلام ؛ فأنزلناهم منازلهم ﴾ .

فدلّ هذا على منهج نقدي ارتضاه المصنّف في تأليفه لكتابه ؛ حيث يُقسّم فيه

الشُعراء المشهورين إلى جاهليين وإسلاميين ومُخضرمين .

قال - رَحِمَهُ اللهُ - :

﴿ فاقترضنا من الفُحول المشهورين على أربعين شاعراً ؛ فألفنا من تشابه

شعره منهم إلى نظرائه ؛ فوجدناهم عشر طبقات ؛ أربعة رهط ؛ كُلُّ طبقة ؛

مُتكَافئين مُعتدلين . ﴾ .

- المنهج النقدي لابن سلام في تناوله للعرب وأشعارها :

أ - تقسيمه للشُعراء إلى ثلاثة أصناف :

صنّف ابنُ سلامَ الجُمُحى - رحمه الله - فُحولَ الشعراءِ إلى ثلاثة أصناف

رئيسة :

١ - شُعراء الجاهليّة .

٢ - شُعراء الإسلام .

٣ - الشعراء المُخضرمون .

اصطفى المصنف عدداً من الشعراء الفحول المشهورين المعروفين؛ ثم صنّفهم تبعاً للأصناف الثلاثة السابقة الذكر؛ ثم عاد مرةً أخرى فاصطفى من هؤلاء الفحول أربعين شاعراً في الجاهلية؛ وأربعين شاعراً في الإسلام.

ب. تقسيمه للشعراء تبعاً للأغراض الشعرية:

لفت المصنف - رَحِمَهُ اللهُ - النظر إلى التصنيف تبعاً للأغراض الشعرية؛ فنجده قد خص الشعراء الذين اشتهروا بالمراثي؛ فجعل أربعة شعراء في طبقة أصحاب المراثي.

ج. بعض الإشارات النقدية في مُقدِّمة ابن سلام الجُمحى:

أشار المصنف - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى - في أوّل مُقدِّمته إلى قضية من الخُطُورِ والأهميّة بمكان؛ وهى قضية الانتحال؛ فتح بابها؛ فما أغلقت لِقُرُونِ طُوال؛ وصواباً قد فعل...؛ قال مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ:

﴿ وفي الشعر مَصْنُوعٌ مُفْتَعَلٌ مَوْضُوعٌ كثيرٌ؛ لا خير فيه؛ ولا حجة في عريّة؛ ولا أدب يُسْتَفَادُ؛ ولا معنى يُسْتَخْرَجُ؛ ولا مثلٌ يُضْرَبُ؛ ولا مديحٌ رائع؛ ولا هجاءٌ مُقْذِفٌ؛ ولا فخرٌ مُعْجِبٌ؛ ولا نسبٌ مُسْتَطَرَفٌ.

وقد تداوله قومٌ من كتابِ إِلَى كتاب؛ لم يأخذوه عن أهل البادية؛ ولم يعرضوه على العلماء.

ولَيْسَ لأحدٍ إذا أجمع أهل العلم والرواية الصّحيحة على إبطال شيءٍ منه أن يُقبل من صحيفَةٍ؛ ولا يُروى عن صحفَى.

وقد اختلف العلماء بعدُ في بعض الشعر؛ كما اختلفت في سائر الأشياء؛

فَأَمَّا مَا اتَّفَقُوا عَلَيْهِ ؛ فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَخْرُجَ مِنْهُ .
وَلِلشَّعْرِ صِنَاعَةٌ وَثِقَافَةٌ يَعْرِفُهَا أَهْلُ الْعِلْمِ كَسَائِرِ أَصْنَافِ الْعِلْمِ وَالصَّنَاعَاتِ ؛
مِنْهَا مَا تَتَقَفُّهُ الْعَيْنُ ؛ وَمِنْهَا مَا تَتَقَفُّهُ الْأُذُنُ ؛ وَمِنْهَا مَا تَتَقَفُّهُ الْيَدُ ؛ وَمِنْهَا مَا يَتَقَفُّهُ
اللِّسَانُ .

مِنْ ذَلِكَ اللَّوْثُ وَالْيَاقُوتُ ؛ لَا تَعْرِفُهُ بِصِفَةٍ وَلَا وَزْنٍ دُونَ الْمُعَايِنَةِ مِمَّنْ
يُبَصِّرُهُ ؛ وَمِنْ ذَلِكَ الْجَهْدَةُ بِالْدينَارِ وَالْدرَّهَمِ ؛ لَا تَعْرِفُ جُودَتَهُمَا بِلَوْنٍ وَلَا
مَسٍّ وَلَا طَرَازٍ وَلَا وَسْمٍ وَلَا صِفَةٍ ؛ وَيَعْرِفُهُ النَّاقِدُ عِنْدَ الْمُعَايِنَةِ ؛ فَيَعْرِفُ
بُهْرُجَهَا وَزَائِفَهَا وَسُتُوقَهَا وَمَفْرَغَهَا ؛ وَمِنْهُ الْبَصَرُ بِغَرِيبِ النَّخْلِ ؛ وَالْبَصَرُ
بَأَنْوَاعِ الْمَتَاعِ وَضُرُوبِهِ وَاخْتِلَافِ بِلَادِهِ مَعَ تَشَابُهِ لَوْنِهِ وَمَسِّهِ وَذَرَعِهِ ؛ حَتَّى
يُضَافُ كُلُّ صِنْفٍ إِلَى بَلَدِهِ الَّذِي خَرَجَ مِنْهُ .

وَكَذَلِكَ بَصَرُ الرَّقِيقِ ؛ فَتُوصَفُ الْجَارِيَّةُ ؛ فَيُقَالُ : نَاصِعَةُ اللَّوْنِ ؛ جَيِّدَةُ
الشَّطْبِ ؛ نَقِيَّةُ الثَّغْرِ ؛ حَسَنَةُ الْعَيْنِ وَالْأَنْفِ ؛ جَيِّدَةُ النَّهْدِ ؛ ظَرِيفَةُ اللِّسَانِ ؛
وَارِدَةُ الشَّعْرِ ؛ فَتَكُونُ فِي هَذِهِ الصِّفَةِ بِمِثَّةِ دِينَارٍ وَبِمِثَّتِي دِينَارٍ ؛ وَتَكُونُ أُخْرَى
بِأَلْفِ دِينَارٍ وَأَكْثَرَ ؛ وَلَا يَجِدُ وَاصِفُهَا مَزِيداً عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ .

وَتُوصَفُ الدَّابَّةُ ؛ فَيُقَالُ : خَفِيفُ الْعَنَانِ ؛ لَيِّنُ الظَّهْرِ ؛ شَدِيدُ الْحَافِرِ ؛ فَتَى
السِّنِّ ؛ نَقِيٌّ مِنَ الْعُيُوبِ ؛ فَيَكُونُ بِخَمْسِينَ دِينَاراً أَوْ نَحْوَهَا ؛ وَتَكُونُ أُخْرَى
بِمِثَّتِي دِينَارٍ وَأَكْثَرَ ؛ وَتَكُونُ هَذِهِ صِفَتَهَا .

وَيُقَالُ لِلرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ فِي الْقِرَاءَةِ وَالْغِنَاءِ ؛ إِنَّهُ لَنَدَى الْخَلْقِ ؛ طَلُّ الصَّوْتِ ؛
طَوِيلُ النَّفْسِ ؛ مُصِيبٌ لِلْحَنِّ ؛ وَيُوصَفُ الْآخَرُ بِهَذِهِ الصِّفَةِ ؛ وَبَيْنَهُمَا بَوْنٌ

بعيد؛ يعرف ذلك العلماء عند المعاينة والاستماع له بلا صفة ينتهي إليها ولا علم يُوقف عليه .

وإن كثرة المدارس لتعدى على العلم به .

فكذلك الشعر؛ يعلمه أهل العلم به .

قال محمد؛ قال خلاد بن يزيد الباهلي خلف بن حيّان أبي مُحَرِّز - وَكَانَ خَلَادَ حَسَنَ الْعِلْمِ بِالشَّعْرِ يرويهِ ويقولُه - : بأى شئ ترد هذه الاشعار التي تروى ؟ قال له : هل فيها ما تعلم أنت أنه مصنوع لا خير فيه ؟ قال : نعم ؛ قال : أفتعلم في الناس من هو أعلم بالشعر منك ؟ قال : نعم ؛ قال : فلا تُنكر أن يعلموا من ذلك أكثر مما تعلمه أنت .

وقال قائلٌ لخلف : إذا سمعتُ أنا بالشعر أستحسنه فما أبالي ما قلت أنت فيه وأصحابك !! .

قال : إذا أخذت درهماً فاستحسنته ؛ فقال لك الصرّاف إنه ردي ؛ فهل ينفعك استحسانك إياه !! ؟ .

وكان ممن أفسد الشعرَ وهجنه وحمل كل غثاء منه : مُحَمَّد بن إسحاق بن يسار مولى آل مخزّمة بن المطلب بن عبد مناف ؛ وكان من علماء الناس بالسّير ؛ قال الزّهرى : لا يزال في الناس علم ما بقى مولى آل مخزّمة . وكان أكثر علمه بالمغازي والسّير وغير ذلك ؛ فقبل الناس عنه الأشعار ؛ وكان يعتذر منها ويقول : لا علم لي بالشعر ؛ أتينا به فأحمله . ولم يكن ذلك له عذراً !! .

فكتب في السير أشعار الرجال الذين لم يقولوا شعراً قط !! ؛ وأشعار النساء فضلاً عن الرجال !! ؛ ثم جاوز ذلك إلى عاد وكمود فكتب لهم أشعاراً كثيرةً وليسَ يشعر ؛ إنما هو كلامٌ مؤلفٌ معقودٌ بقوافٍ !! .

أفلا يرجع إلى نفسه فيقول : من حمل هذا الشعر ومن أدّاه منذ آلاف من السنين !!؟ .

... ؛ قال يونس بن حبيب : أول من تكلم بالعربية ونسى لسان أبيه : إسماعيل ابن إبراهيم - صلواتُ الله عليهما - .

... ؛ وقال أبو عمرو بن العلاء في ذلك : ما لسان حمير وأقصى اليمن اليوم بلساننا ولا عربيتهم بعربيتنا ؛ فكيف بما على عهد عاد وكمود ؛ مع تداعيه ووهيه !!؟ .

فلو كان الشعر مثل ما وُضع لابن إسحاق ومثل ما روى الصُحُفِيُّونَ ؛ ما كانت إليه حاجةٌ ؛ ولا فيه دليلٌ على علم .
ثم قال محمد بن سلام :

﴿ وكان الشعر في الجاهلية عند العرب ديوان علمهم ومُنْتَهَى حُكْمِهِمْ ؛ به يأخذون ؛ وإليه يصيرون .

قال ابنُ سلام : قال ابنُ عون ؛ عن ابنِ سيرين ؛ قال : قال عمر بن الخطاب : كان الشعر علم قومٍ لم يكن لهم علمٌ أصح منه ؛ فجاء الإسلام ؛ فتشاغلت عنه العربُ ؛ وتشاغلوا بالجهادِ وغزو فارس والروم ؛ ولَهَتْ عن الشعر وروايته ؛ فلما كثر الإسلام ؛ وجاءت الفُتُوح ؛ واطمأنت العربُ بالأمصار :

راجعوا رواية الشعر؛ فلم يؤولوا إلى ديوان مدون؛ ولا كتاب مكتوب؛ وألفوا ذلك وقد هلك من العرب من هلك بالموت والقتل؛ فحفظوا أقل ذلك؛ وذهب عليهم منه كثير.

وقد كان عند النعمان بن المنذر منه ديوان فيه أشعار الفحول وما مدح هو وأهل بيته به؛ صار ذلك إلى بني مروان.

قال يونس بن حبيب: قال أبو عمرو بن العلاء: ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله؛ ولو جاءكم وافراً؛ لجاءكم علم وشعر كثير. ومما يدل على ذهاب الشعر وسقوطه: قلة ما بقي بأيدي الرواة المصححين لطرفة وعبيد؛ اللذين صح لهما قصائد يقدر عشر.

وإن لم يكن لهما غيرهن؛ فليس موضعهما حيث وضعا من الشهرة والتقدمة؛ وإن كان ما يروى من الغناء لهما؛ فليس يستحقان مكانهما على أفواه الرواة !!

ونرى أن غيرهما قد سقط من كلامه كلام كثير؛ غير أن الذي نالهما من ذلك أكثر.

وكانا أقدم الفحول؛ فلعل ذلك لذاك.

فلما قل كلامهما؛ حُل علىهما حمل كثير. ثم قال:

﴿ فلما راجعت العرب رواية الشعر وذكر أيامها ومآثرها؛ استقل بعض العشائر شعر شعرائهم وما ذهب من ذكر وقائعهم. ﴾

وَكَانَ قَوْمٌ قَلَّتْ وَقَائِعُهُمْ وَأَشْعَارُهُمْ؛ فَأَرَادُوا أَنْ يَلْحَقُوا بِمَنْ لَهُ الْوَقَائِعُ
وَالْأَشْعَارُ؛ فَقَالُوا عَلَى أَلْسِنَةِ شُعْرَائِهِمْ .

ثُمَّ كَانَتْ الرُّوَاةُ بَعْدُ؛ فَزَادُوا فِي الْأَشْعَارِ الَّتِي قِيلَتْ .

وَلَيْسَ يُشْكَلُ عَلَى أَهْلِ الْعِلْمِ زِيَادَةُ الرُّوَاةِ وَلَا مَا وَضَعُوا وَلَا مَا وَضَعَ
الْمَوْلُودُونَ؛ وَإِنَّمَا عَضُّلَ بِهِمْ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ مَنْ وَلَدَ الشُّعْرَاءُ
أَوْ الرَّجُلُ لَيْسَ مِنْ وَلَدِهِمْ؛ فَيُشْكَلُ ذَلِكَ بَعْضُ الْإِشْكَالِ .

...؛ وَكَانَ أَوَّلُ مَنْ جَمَعَ أَشْعَارَ الْعَرَبِ وَسَاقَ أَحَادِيثَهَا: حَمَّادُ الرَّائِيَةِ .

وَكَانَ غَيْرُ مُوثِقٍ بِهِ؛ وَكَانَ يَنْحُلُ شَعْرَ الرَّجُلِ غَيْرِهِ؛ وَيَنْحُلُهُ غَيْرُ شَعْرِهِ؛
وَيَزِيدُ فِي الْأَشْعَارِ .

إِذَنْ؛ كَانَتْ هُنَاكَ أَسْبَابٌ عِدَّةٌ نَتَجَّ عَنْهَا مِثْلُ هَذَا الشُّعْرِ الْمَنْحُولِ عَلَى الشُّعْرَاءِ
الْجَاهِلِيِّينَ...؛ مِنْ هَذِهِ الْأَسْبَابِ :

أ - تَدْخُلُ أَنْاسٍ لَا عِلْمَ لَهُمْ بِالشُّعْرِ فِي جَمْعِهِ وَتَدْوِينِهِ .

ب - تَكْثُرُ بَعْضُ الْقَبَائِلِ وَتَزِيدُهَا فِي أَشْعَارِهَا؛ لِتَعْتَاضَ بِهِ عَمَّا فَقَدَتْهُ بَعْدَ أَنْ
رَاجَعَتْ الرُّوَاةُ؛ وَخَاصَّةً تِلْكَ الْقَبَائِلُ الَّتِي قَلَّتْ وَقَائِعُهَا وَأَشْعَارُهَا .

ج - ذَهَابُ الشُّعْرِ؛ فَدَفَعَ ذَلِكَ إِلَى نَحْلِ شَعْرِ عَلَى فَطَاحِلٍ مِمَّنْ قَلَّ وَرُودُ شَعْرِ
لَهُمْ .

د - التَّنَافُسُ الْعِلْمِيُّ بَيْنَ مَدْرَسَتِي الْكُوفَةِ وَالْبَصْرَةِ؛ وَكَانَ مِنْ مَظَاهِرِ هَذَا
التَّنَافُسِ وَجُودُ فِتْنَةٍ قَلِيلَةٍ بَيْنَ رُوَاةِ الْمَدْرَسَتَيْنِ حَمَلَهُمُ التَّنَافُسَ إِلَى تَزْيِيفِ بَعْضِ
مَا حَمَلُوهُ مِنْ مَادَّةٍ شَعْرِيَّةٍ صَالِحَةٍ لِأَنْ تَكُونَ أَسَاسًا لِلدَّرْسِ اللَّغَوِيِّ .

- النقد والناقد الأدبي عند ابن سلام الجمحي :

تبلورت فكرة النقد والناقد عند المصنّف فيما أورده حول صناعة الشعر وأهمية الناقد: « وللشعر صناعة وثقافة يعرفها أهل العلم كسائر أصناف العلم والصناعات ؛ مِنْهَا مَا تَثْقِفُهُ الْعَيْنُ ؛ وَمِنْهَا مَا تَثْقِفُهُ الْأُذُنُ ؛ وَمِنْهَا مَا تَثْقِفُهُ الْيَدُ ؛ وَمِنْهَا مَا يَثْقِفُهُ اللِّسَانُ . »

وأما بالنسبة إلى الناقد الأدبي الحاذق: « قَالَ مُحَمَّدٌ ؛ قَالَ خَلَادُ بْنُ يَزِيدَ الْبَاهِلِيُّ لَخَلْفِ بْنِ حَيَّانَ أَبِي مُحَرَّرٍ - وَكَانَ خَلَادٌ حَسَنَ الْعِلْمِ بِالشَّعْرِ يَرْوِيهِ وَيَقُولُهُ - : بِأَيِّ شَيْءٍ تَرُدُّ هَذِهِ الْأَشْعَارَ الَّتِي تَرَوِي ؟ ؛ قَالَ لَهُ : هَلْ فِيهَا مَا تَعْلَمُ أَنْتَ أَنَّهُ مَصْنُوعٌ لَا خَيْرَ فِيهِ ؟ ؛ قَالَ : نَعَمْ ؛ قَالَ : أَفَتَعْلَمُ فِي النَّاسِ مَنْ هُوَ أَعْلَمُ بِالشَّعْرِ مِنْكَ ؟ ؛ قَالَ : نَعَمْ ؛ قَالَ : فَلَا تُنْكِرُ أَنْ يَعْلَمُوا مِنْ ذَلِكَ أَكْثَرَ مِمَّا تَعْلَمُهُ أَنْتَ . »

وَقَالَ قَائِلٌ لَخَلْفٍ : إِذَا سَمِعْتُ أَنَا بِالشَّعْرِ أُسْتَحْسِنُهُ فَمَا أَبَالِي مَا قُلْتَ أَنْتَ فِيهِ وَأَصْحَابُكَ !! .

قَالَ : إِذَا أَخَذْتَ دَرَاهِمًا فَاسْتَحْسَنْتَهُ ؛ فَقَالَ لَكَ الصَّرَافُ إِنَّهُ رَدِيٌّ ؛ فَهَلْ يَنْفَعُكَ اسْتِحْسَانُكَ إِيَّاهُ ؟ !! .

.....

ثم:

- مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ ... وَالْمَنْهَجُ التَّارِيخِيُّ :

قَسَمَ ابْنُ سَلَامٍ الشُّعْرَاءَ إِلَى :

- أ- طبقةُ الجاهليين .
ب- طبقةُ أصحابِ المراثي .
ج- طبقةُ الإسلاميين .
فهذا التَّقسيمُ يستندُ إلى الأُسُسِ الثلاثة :
أ- الزَّمان .
ب- المكان .
ج- الجنس .
تتضحُ نظرتهُ إلى عُنصرِ الزَّمان : في تقسيمه الشُّعراء إلى جاهليين وإسلاميين .
وإلى عُنصرِ المكان : في جعلِهِ « طبقة لشُعراء القرى » .
وإلى عُنصرِ الجنس : « طبقة شُعراء اليهود » .
ثم ... ؛ تجاوزَ المنهجَ التاريخيَّ ؛ فأَيَّدَهُ بأصلٍ ومقياسٍ رابعٍ ؛ وهو :
د- عُنصرُ الجودةِ الفنيَّة .
وهيَ تتمثَّلُ عندهُ في : كثرةِ الشُّعر ؛ أو تنوُّعِ الأغراض ؛ أو وجودِ البواعث
التي تحملُ على قولِ الشُّعر ؛ أو قُوَّةَ الطَّبَعِ وجزالةِ الشُّعر .



❦- ابنُ قُتَيْبَةَ الدِّينَوْرِيُّ « ت ٢٧٦هـ »

وكتَّابه « الشُّعرُ والشُّعراء »

- تَرْجَمَةُ المُصَنِّف :

قالَ أبو العَبَّاسِ شمس الدِّينِ أحمدُ بنُ مُحَمَّدٍ بنِ إبراهيم بنِ أبى بكر بن

خَلَّكَانَ البرمكى الإربلىُّ « ت ٦٨١ هـ » فى ﴿ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزَّمان ﴾ :

﴿ ابن قُتيبة : أبو محمد عبد الله بن مُسلم بن قُتيبة الدينورى - وقيل : المروزى - النَّحوى ؛ اللُّغوى .

صاحب كتاب « المعارف » و « أدب الكاتب » .

كان فاضلاً ثقةً ؛ سكن بغداد ؛ وحَدَّثَ بها عن : إسحاق بن راهويه ؛ وأبى إسحاق إبراهيم بن سُفيان بن سُليمان بن أبى بكر بن عبد الرَّحمن بن زياد ابن أبيه الزَّيادى ؛ وأبى حاتم السجستانى ؛ وتلك الطبقة .
وروى عنه : ابنه أحمد ؛ وابن دُرستويه الفارسى .

وتصانيفه كُلُّها مُفيدة ؛ منها ما تقدَّم ذكره ؛ ومنها : « غريب القرآن الكريم » و « غريب الحديث » و « عُيُون الأخبار » و « مُشكل القرآن » و « مُشكل الحديث » و « طبقات الشعراء » و « الأشرية » و « إصلاح الغلط » و « كتاب التقفية » و « كتاب الخيل » و « كتاب إعراب القراءات » و « كتاب الأنواء » و « كتاب المسائل والجوابات » و « كتاب الميسر والقَدَّاح » ؛ وغير ذلك .

وأقرأ كُتبه ببغداد إلى حين وفاته .

وقيل أن أباه مروزى ؛ وأما هو فمولده ببغداد - وقيل بالكوفة - ؛ وأقام بالدينور مدةً قاضياً ؛ فنُسِبَ إليها .

وكانت ولادته سنة ثلاث عشرة ومائتين ؛ وتوفى فى ذى القعدة سنة

سبعين ؛ وقيل سنة إحدى وسبعين ؛ وقيل أول ليلة في رجب ؛ وقيل منتصف رجب سنة ست وسبعين ومائتين .

والأخيرُ أصحُّ الأقوال .

وكانت وفاته فجأة ؛ صاح صيحةً سُمِعَتْ من بُعْدٍ !! ؛ ثُمَّ أُغْمِيَ عليه ومات .
وقيل أكل هريسة ؛ فأصابه حرارة ؛ ثم صاح صيحةً شديدةً ؛ ثُمَّ أُغْمِيَ عليه إلى وقت الظهر ؛ ثم اضطرب ساعة ؛ ثم هداً ؛ فما زال يتشهد إلى وقت السَّحَر ؛ ثم مات رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى .

وكان ولده أبو جعفر أحمد بن عبد الله المذكور فقيهاً ؛ وروى عن أبيه كُتِبَهِ الْمُصَنَّفَةُ كلها ؛ وتولى القضاء بمصر ؛ وقدمها في ثامن عشر جُمادى الآخرة سنة إحدى وعشرين وثلثمائة ؛ توفى بها في شهر ربيع الأول سنة اثنتين وعشرين وثلثمائة وهو على القضاء ؛ ومولده ببغداد .

والناس يقولون : إن أكثر أهل العلم يقولون : إن « أدب الكاتب » خُطْبَةٌ بلا كتاب ؛ و « إصلاح المنطق » كتابٌ بلا خُطْبَةٍ .

وهذا فيه نوع تعصُّبٍ عليه !! ؛ فإن « أدب الكاتب » قد حوى من كُلِّ شَيْءٍ ؛ وهو مُفْتَنٌ ؛ وما أظنُّ حملهم على هذا القول إلا أن الخُطْبَةَ طويلة ؛ و « الإصلاح » بغير خُطْبَةٍ .

وقيل أنه صَنَّفَ هذا الكتاب لأبى الحسن عُبَيْدِ اللهِ بن يحيى بن خاقان وزير المعتمد على الله بن المتوكل على الله الخليفة العبَّاسيَّ .

وقد شرح هذا الكتاب أبو محمد بن السيد البطليوسيُّ شرحاً مُستوفى ؛ ونَبَّه

على مواضع الغلط منه ؛ وفيه دلالة على كثرة اطلاع الرَّجُل ؛ وسمَّاه :
« الاقتضاب في شرح أدب الكتاب » .

و: قُتَيْبَة : بضم القاف ؛ وفتح التاء المثناة من فوقها ؛ وسُكُون الياء المثناة من تحتها ؛ وبعدها باء مُوحَّدة ؛ ثم هاء ساكنة ؛ وهى تصغير قُتَيْبَة - بكسر القاف - ؛ وهى واحدة الأقتاب ؛ والأقتاب : الأمعاء ؛ وبها سُمِّيَ الرَّجُل ؛ والنسبة إليه : قُتَيْبِيٌّ .

والدينوريُّ : بكسر الدال المهملة ؛ وقال السَّمْعَانِيُّ : بفتحها ؛ وليس بصحيح ؛ وبسكون الياء المثناة من تحتها ؛ وفتح الثَّوْن والواو ؛ وبعدها راء ؛ هذه النسبة إلى دينور ؛ وهى بلدة من بلاد الجبل عند قرميسين .

خرج منها خلقٌ كثيرٌ . (١) .

قُلْتُ : وقد ترجمه المؤرِّخ الكبير شمسُ الدِّينِ الذهبيُّ فى « سير أعلام النبلاء » ؛ ومما قاله هناك :

« ابْنُ قُتَيْبَةَ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمٍ الدِّيَّانِيُّ الدِّيَّانِيُّ » .

العلامة الكبير ؛ ذو الفنون ؛ الكاتب ؛ صاحبُ التصانيف .

نَزَلَ بَغْدَادَ ؛ وَصَنَّفَ وَجَمَعَ ؛ وَبَعْدَ صِيَّتِهِ .

قال أبو بكر الخطيب : كَانَ ثِقَةً دِينًا فَاضِلًا .

ذَكَرُ تَصَانِيفِهِ : (غَرِيبُ الْقُرْآنِ) ؛ (غَرِيبُ الْحَدِيثِ) ؛ كِتَابُ (الْمَعَارِفِ) ؛ كِتَابُ

(مُشْكِلِ الْقُرْآنِ) ؛ كِتَابُ (مُشْكِلِ الْحَدِيثِ) ؛ كِتَابُ (أَدَبِ الْكَاتِبِ) ؛ كِتَابُ

(١) - تحقيق إحسان عباس ؛ نُسخة دار صادر ؛ بيروت ؛ [ج ٣ / ٤٢ - ٤٤] .

(عُيُونُ الْأَخْبَارِ) ؛ كِتَابُ (طَبَقَاتِ الشُّعْرَاءِ) ؛ كِتَابُ (إِصْلَاحِ الْغَلَطِ) ؛ كِتَابُ (الْفَرَسِ) ؛ كِتَابُ (الْهَجْوِ) ؛ كِتَابُ (الْمَسَائِلِ) ؛ كِتَابُ (أَعْلَامُ النُّبُوَّةِ) ؛ كِتَابُ (الْمَيْسِرِ) ؛ كِتَابُ (الْإِبِلِ) ؛ كِتَابُ (الْوَحْشِ) ؛ كِتَابُ (الرُّؤْيَا) ؛ كِتَابُ (الْفَقْهِ) ؛ كِتَابُ (مَعَانِي الشُّعْرِ) ؛ كِتَابُ (جَامِعِ النَّحْوِ) ؛ كِتَابُ (الصِّيَامِ) ؛ كِتَابُ (أَدَبِ الْقَاضِي) ؛ كِتَابُ (الرَّدِّ عَلَى مَنْ يَقُولُ يَخْلُقِ الْقُرْآنَ) ؛ كِتَابُ (إِعْرَابِ الْقُرْآنِ) ؛ كِتَابُ (الْقُرَاءَاتِ) ؛ كِتَابُ (الْأَنْوَاءِ) ؛ كِتَابُ (التَّسْوِيَةِ بَيْنَ الْعَرَبِ وَالْعَجَمِ) ؛ كِتَابُ (الْأَشْرِيَةِ) .

وَقَدْ وَلَّى قَضَاءَ الدِّيْنُورِ ؛ وَكَانَ رَأْسًا فِي : عِلْمِ اللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ ؛ وَالْأَخْبَارِ ؛ وَأَيَّامِ النَّاسِ .

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الْبَيْهَقِيُّ : كَانَ يَرَى رَأْيَ الْكَرَامِيَّةِ .

وَنَقَلَ صَاحِبُ (مِرَاةِ الزَّمَانِ) بِإِسْنَادٍ عَنِ الدَّارَقُطْنِيِّ أَنَّهُ قَالَ : كَانَ ابْنُ قُتَيْبَةَ يَمِيلُ إِلَى التَّشْبِيهِ .

قُلْتُ : هَذَا لَمْ يَصُحْ ؛ وَإِنْ صَحَّ عَنْهُ ؛ فَسُحْقًا لَهُ !! ؛ فَمَا فِي الدِّينِ مُحَابَاةٌ .

وَقَالَ مَسْعُودُ السَّجَزِيُّ : سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ الْحَاكِمَ يَقُولُ : أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى أَنَّ الْقَتْبِيَّ كَذَّابٌ .

قُلْتُ : هَذِهِ مُجَازَفَةٌ وَقَلَّةٌ وَرَعٌ !! ؛ فَمَا عَلِمْتُ أَحَدًا اتَّهَمَهُ بِالْكَذِبِ قَبْلَ هَذِهِ الْقَوْلَةِ !! ؛ بَلْ قَالَ الْخَطِيبُ : إِنَّهُ ثِقَّةٌ .

وَقَدْ أَتْبَانِي أَحْمَدُ بْنُ سَلَامَةَ ؛ عَنْ حَمَّادِ الْحَرَّانِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ السَّلْفِيَّ يُنْكِرُ عَلَى الْحَاكِمِ فِي قَوْلِهِ : لَا تَجُوزُ الرِّوَايَةُ عَنِ ابْنِ قُتَيْبَةَ .

وَيَقُولُ: ابْنُ قُتَيْبَةَ مِنَ الثَّقَاتِ؛ وَأَهْلُ السُّنَّةِ .
 ثُمَّ قَالَ: لَكِنَّ الْحَاكِمَ قَصَدَهُ لِأَجْلِ الْمَذْهَبِ .
 قُلْتُ: عَهْدِي بِالْحَاكِمِ يَمِيلُ إِلَى الْكَرَامِيَّةِ؛ ثُمَّ مَا رَأَيْتُ لِأَبِي مُحَمَّدٍ فِي كِتَابِ
 (مُشْكِلِ الْحَدِيثِ) مَا يُخَالِفُ طَرِيقَةَ الْمُشْتَبَةِ وَالْحَنَائِلَةِ؛ وَمِنْ أَنَّ أَخْبَارَ الصِّفَاتِ
 ثَمَرٌ وَلَا تُتَأَوَّلُ؛ فَاللَّهُ أَعْلَمُ .
 وَكَانَ ابْنُهُ أَحْمَدُ حُفْظَةً؛ فَحَفِظَ مُصَنَّفَاتِ أَبِيهِ؛ وَحَدَّثَ بِهَا بِمَوْضِعٍ لَمَّا وَلِيَ
 قَضَاءَهَا مِنْ حِفْظِهِ؛ وَاجْتَمَعَ لِسَمَاعِهَا الْخَلْقُ سَنَةَ نَيْفٍ وَعِشْرِينَ وَثَلَاثَ
 مِائَةٍ؛ وَكَانَ يَقُولُ: إِنَّ وَالِدَهُ أَبَا مُحَمَّدٍ لَقَنَهُ إِيَّاهَا .
 وَمَا أَحْسَنَ قَوْلَ نُعَيْمِ بْنِ حَمَّادٍ - الَّذِي سَمِعَنَاهُ بِأَصَحِّ إِسْنَادٍ -؛ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ
 إِسْمَاعِيلَ التِّرْمِذِيِّ؛ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ:
 مَنْ شَبَّهَ اللَّهَ بِخَلْقِهِ فَقَدْ كَفَرَ؛ وَمَنْ أَنْكَرَ مَا وَصَفَ اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ فَقَدْ كَفَرَ؛
 وَلَيْسَ مَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ وَلَا رَسُولُهُ تَشْبِيهًا .
 قُلْتُ: أَرَادَ أَنَّ الصِّفَاتَ تَابِعَةٌ لِلْمَوْصُوفِ؛ فَإِذَا كَانَ الْمَوْصُوفُ تَعَالَى: (لَيْسَ
 كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) - [الشُّورَى: ١١١] -؛ فِي ذَاتِهِ الْمُقَدَّسَةِ؛ فَكَذَلِكَ صِفَاتُهُ لَا مِثْلَ
 لَهَا؛ إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْقَوْلِ فِي الذَّاتِ وَالْقَوْلِ فِي الصِّفَاتِ .
 وَهَذَا هُوَ مَذْهَبُ السَّلَفِ .
 وَالرَّجُلُ لَيْسَ بِصَاحِبِ حَدِيثٍ؛ وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ الْمَشْهُورِينَ؛ عِنْدَهُ
 فُنُونٌ جَمَّةٌ؛ وَعُلُومٌ مُهِمَّةٌ. (١). (١).

(١) - ((سير أعلام النبلاء))؛ [ج ١٣ / ٢٩٦ - ٣٠٢] - نُسخة مؤسسة الرسالة - .

﴿الشُّعْرُ وَالشُّعْرَاءُ﴾ ... وَطَبَعَتْهُ الْمُتَدَاوِلَةُ

ـ نُسخة العلامة أحمد محمد شاكر

قال المحقق ـ طيب الله ثراه ـ :

﴿ الحمد لله رب العالمين ؛ والصلاة والسلام على أشرف المرسلين .

هذه طبعتي الثانية لكتاب « الشعر والشعراء لابن قتيبة » .

وقد كنت طبعته من قبل بتحقيقى وشرحى ؛ بين سنتى ١٣٦٤ هـ - ١٣٦٩ هـ

فى دار إحياء الكتب العربية للسيد عيسى الحلبى وشركائه ؛ ثم نفذت طبعته

مُنذ سنين ؛ وطلبه العلماء والأدباء ؛ فعزَّ عليهم أن يقتنوه .

وكان قد صدر فى مجلدين .

وكنْتُ عقب تمام المجلد الأوَّل طلبت من الأستاذ الأديب « السيد أحمد

صقر » أن ينقده فى مجلة « الكتاب » التى كانت تُصدرها دار المعارف

بمصر ؛ وكذلك عقب تمام المجلد الثانى ؛ فنشر نقده للمجلد الأوَّل فى الجزء

الثامن من مجلدها الثانى « عدد جُمادى الآخرة سنة ١٣٦٥ هـ / يونية سنة

١٩٤٦ م » ؛ ونشر نقده للمجلد الثانى فى الجزء العاشر من سنتها الخامسة

« عدد صفر سنة ١٣٧٠ هـ / ديسمبر سنة ١٩٥٠ م » ؛ ثم عَقبت على مقالیه

فى الجزء الرابع من سنتها السادسة « عدد جُمادى الآخرة سنة ١٣٧٠ هـ /

أبريل سنة ١٩٥١ م » .

وقد رأيتُ ـ وأنا بصدد إعادة طبع الكتاب ـ أن أثبت هنا فى مُقدِّمته نصَّ

مقالى الأستاذ (السيد صقر) فى نقد الكتاب حرفياً دون تصرف ؛ إلا أنى حذف من آخر مقاله الثانى نقده للقسم الذى حققه أخى العلامة الأستاذ عبد السلام هارون فى آخر الكتاب حين كنت غائباً فى الحجاز ؛ وهو من ص ٨٠٣ إلى آخر الكتاب ص ٨٦١ فى طبعتنا الأولى - أى من الفقرة :

١٥٣٥ فى هذه الطبعة - ؛ لأنه ليس من حقى نشره وهو متعلقٌ بغيرى .

ثم أثبت نص كلمتى فى التعقيب على النقد ؛ للقارئ يرى فيه رأيه ؛ فيقبل منه ما يقبل ؛ ويرفض منه ما يرفض ؛ فما يكون لى على الناس من سلطانٍ أفرض به رأى عليهم ؛ وما كان هذا من أخلاق العلماء .

وسيجد القارئ أن كثيراً من نقد الأستاذ السيد صقر ما هو إلا تحكمٌ وافتئاتٌ على ابن قتيبة أو غيره دون دليلٍ مرجحٍ !! ؛ فنجده كثيراً ما يذكر البيت أو النص من كلام ابن قتيبة ؛ ثم يزعم أن صوابه كذا ؛ دون دليلٍ مقنعٍ !! ؛ وأحياناً دون نقلٍ عن مصدرٍ معتمدٍ !! ؛ والروايات فى الشعر وفى نصوص المتقدمين تختلف كثيراً - كما يعرف كلُّ مُشتغلٍ بالعلم أو بالأدب - ؛ فمن المصادر والتحكم أن نجزم بصحة روايةٍ أخرى فى كتابٍ آخرٍ دون رواية ابن قتيبة ؛ وقد يكون راوى تلك الرواية دون ابن قتيبة منزلةً فى العلم أو فى الثقة بروايته ؛ خصوصاً دواوين الشعراء ؛ فنجد الأستاذ السيد صقر يجزم بصحة رواية بيت بأنه فى ديوان الشاعر المنسوب إليه بنص آخر ؛

والشعراء - كما يعرف الناس - لم يجمعوا دواوينهم بأنفسهم إلا فى الندرة النادرة ؛ وقد يكون جامع الديوان وراقاً من الوراقين ؛ أو عالماً مغموراً

مُتوسِّطاً لا يُوازن بابين قُتبية وأضرابه من العلماء؛ فمن التجنُّى والتحكُّم أن
نجزم بصحة الرواية لأنها في ديوان الشاعر؛ دون رواية ابن قُتبية؛ وهو إمامٌ
كبيرٌ؛ وعالمٌ يعرف ما يقول وما ينقل .

وهذا بديهيٌّ لمن تأمل وعرف وأنصف .

وقد رأيت في هذه الطبعة أن أُقسِّم الكتاب إلى فقرات بأرقام مُتتابعة؛
لتسهيل الإشارة إلى مواضع النصوص فيه بذكر رقم الفقرة؛ دون التقيُّد
بأرقام الصحيفة في طبعات تتعدد وتختلف فيها الصفحات .

والله الهادي إلى سواء السبيل؛ والحمد لله ربَّ العالمين .

الأحد ٤ شعبان سنة ١٣٧٧ هـ = ٢٣ فبراير سنة ١٩٥٨ م .

كتبه أحمد محمد شاكر - عفا الله عنه بمَنِّه - .

نقد الأستاذ السيد أحمد صقر

- النقد الأول بالجزء الأول من «الشعر والشُعراء»:

[الشعر والشُعراء لابن قُتبية - الجزء الأول -]:

وهذا كتابٌ من أرفع كُتُب الأدب قدراً؛ وأنبهها ذكراً؛ وأقدمها نشرأ .

فقد طُبِعَ لأوَّل مرَّةٍ في مدينة ليدن سنة ١٧٨٥؛ وأُعيد طبعه فيها مرة ثانية
سنة ١٩٠٤ م بعناية المُستشرق الكبير «دي غويه»؛ ثم طُبِعَ بعد ذلك في
مصر عدَّة طبعات سقيمة مبتورة كثيرة التصحيف والتحرّيف لا تُعدُّ شيئاً
مذكوراً بالقياس إلى طبعة ليدن الثانية؛ لأن دي غويه قد عني بنشره؛ فراجع
مخطوط ليدن على خمس نُسخٍ خطيّة؛ استحضرها من: فينا؛ وبرلين؛

وباريس؛ ودمشق؛ والقاهرة .

وأثبت ما بين هذه النسخ من اختلاف في هامش الكتاب؛ وبذل مجهوداً كبيراً في مراجعة كل موضع من المواضع التي اقتبسها المؤلفون من الكتاب؛ ووضع فهرسين للأعلام والأماكن .

وظلت هذه الطبعة عمدة العلماء والباحثين إلى يومنا هذا؛ بيد أن الحصول على نسخة منها قد أصبح متعذراً؛ بل مستحيلاً؛ فتشوّفت النفوس إلى طبعة جديدة تُغنى عنها أو تُسدّ مسدّها؛ واستشرف الناس إلى من يتدب نفسه للقيام بهذا العمل الخطير؛ حتى ارتضى الأستاذ العلامة الشيخ أحمد محمد شاكر أن ينهض بتلك المهمة الشاقة؛ فأصدر هذه الطبعة الجديدة التي يقول في مُقدّمها:

« وخير ما ندلُّ به على منزلة هذا الكتاب من العلم؛ وعلى فائدته للعلماء والمتأدّبين: أن نخرجه إخراجاً صحيحاً متقناً؛ على ما أستطيع بجهدى القاصر؛ بأنى رجلٌ جلُّ اشتغالى بعُلوم الحديث والقرآن؛ وما أستطيع أن أزعم أنى أهلٌ لمثل هذا العمل؛ إلا أن أبذل ما فى وسعى . » .

وهذا تواضع من الأستاذ؛ فقد نشر منذ أزمان بعيدة كتباً عدّة نشرها علمياً مُمتازاً؛ دلّ به على سعة علمه؛ وحصافة رأيه؛ ودقّة نظره؛ وعمق فكره؛ وأنفق فى سبيل ذلك ما أنفق من جهدٍ وفير؛ وعافيةٍ ووقتٍ؛ رضى النَّفس؛ طيّب البال؛ حتى غدا فى طليعة الناشرين المرموقين؛ وحسبه أنه ناشر «الرّسالة» للشّافعى؛ و«المُعرب» للجواليقى .

والأستاذ نفسه يعتبر نشره مثاليًا يُضارع نشر المُستشرقين ؛ بل يفوقه ؛ وقد صرّح بذلك إذ يقول :

« إنما أرجو أن يجد القارئ هذا الكتاب تحفةً من التحف ؛ ومثالاً يُتخذى فى التصحيح والتنقيح ؛ وأصلاً موثوقاً به حُجّة ؛ وليعلم الناس أننا نُتقن هذه الصناعة - من تصحيح وفهارس ونحوهما - أكثر مما يُتقنه كلُّ المُستشرقين ؛ ولا أَسْتثنى . » (١) .

وقد اعتمد الأستاذ فى تحقيق هذا الكتاب على طبعة ليدن اعتماداً كلياً ؛ حتى جاءت طبعته وكأنها صورةٌ من الأولى ؛ إلا أنه قد شرح بعض الألفاظ الغريبة شرحاً مُقارِباً ؛ وراجع كثيراً من النصوص على ما بين يديه من المصادر ؛ ودلّ على أماكن وجودها فى الكُتب المختلفة ؛ ولكنه لم يثبت اختلاف الروايات إلا قليلاً .

ولئن كانت هذه الطبعة تمتاز بذلك ؛ إن طبعة ليدن تمتاز عنها بميزة عظيمة ؛ فقد حرص « دى غويه » كلَّ الحرص على إثبات كلِّ خلاف بين النسخ مهما كان شأنه ؛ ليكون القارئ على بينةٍ منه ؛ فيختار ما يختار ويردُّ ما يردُّ بذوقه الخاص ورأيه المُستقل ؛ ولا يكون مُقيّداً بذوق الناشر ورأيه ؛ فقد يكون الناشر مُصوباً للخطأ أو مُحطّئاً للصواب وهو لا يدري ؛ والأنظار مُتباينة ؛ والأفكار مُتفاوتة ؛ وفوق كلِّ ذى علمٍ عليم .

ومن أجل ذلك لا أوافق الأستاذ على طرحه لتلك الاختلافات التى أثبتتها

(١) - مُقدّمة شرحه للترمذى ؛ (ص ٦٤) .

« دى غويه »؛ ولست أدري لماذا تركها وهى بين يديه؟! .
ومنهج الأستاذ شاكر فى نشر هذا الكتاب: هو أنه اعتمد فى نشره على طبعة
ليدن فقط؛ فأخذ منها وترك؛ ولم يرجع إلى النسخ المخطوطة فى القاهرة!!؛
وهو يعلم أن فيها نُسختين؛ وهما برقمى: [٥٥٠؛ ٤٢٤٧ - أدب]؛ رجع
« دى غويه » إلى أولاهما؛ ولم يرجع إلى الثانية؛ لأنها لم تكن فى دار
الكتب إذ ذاك.

وفى دار الكتب نسخة ثالثة تحت رقم [٩١٦٠ - أدب]؛ وُصِفَت فى الجزء
السابع من فهرس الدار؛ [ص: ١٨٠].

وفى مكتبة الأزهر نسخة رابعة [٦٨٨٥ - أدب].
فكان من الواجب على الأستاذ أن يرجع إلى تلك النسخ كلها حتى يستطيع
تحقيق متن الكتاب (١).؛ وهو يعلم أن نُسخه التى اعتمد عليها « دى غويه »
يختلف بعضها عن بعض اختلافاً كبيراً؛ إلى حد جعل « دى غويه » يقول:
« إنه ينبغي أن تُنشر مستقلة ».

والحق؛ أن الخلاف بين النسخ اختلافٌ هائلٌ ليس فى سطرٍ أو سطرين؛
أو صفحةٍ أو صفحتين؛ بل فى فُصولٍ وتراجمٍ بأكملها؛ فامرؤ القيس؛
وزُهير؛ والنَّابغة؛ والمتلمس؛ وطرفة؛ وأوس بن حجر؛ والمرقس الأكبر؛

(١) - لماذا كان هذا واجباً؟!؛ أظنُّ أن الأستاذ سيد صقر يُقلد بعض المتحذلقين الذين
يزعمون أنه لا يجوز نشر كتابٍ إلا بعد جمع مخطوطاته التى فى العالم!! . أحمد
محمد شاكر.

والمرقش الأصغر؛ وعلقمة الفحل؛ وعدى بن زيد: كلُّ شاعرٍ من هؤلاء له ترجمتان مُتتاليتان؛ كلُّ واحدٍ منها ثُباين الأخرى فى أسلوبها ومنهجها؛ وتخالفها فى ترتيب عناصرها.

وقد راجعتُ تلك التراجم فى النُّسخ الخطيَّة؛ فلاحظتُ أن الترجمة الأولى لكلِّ شاعرٍ قد خلت منها النُّسخ خُلُوعاً تاماً.

وكنْتُ أحسب أن هذه التراجم الثُّنائيَّة ستُحفز الأستاذ إلى التماس المخطوطات ليخرج الكتاب كما كتبه صاحبه غير مُلقِّ ولا ناقصٍ كما هو الآن؛ فقد تبَيَّنْتُ أن بعض النصوص التى نقلها الأقدمون عنه لا توجد فيه. كلُّ ذلك يُثبت لنا أن طبعة ليدن لا تصلح وحدها لأن تكون أساساً لنشر الكتاب نشرًا علميًّا يجعل القارئ على ثقةٍ من أن الكتاب كما ألفه مؤلِّفه لم تعبث به أيدي الماسخين أو النَّاسخين.

ولكن الأستاذ قد اعتمدها واتخذها إماماً لطبعته !!؛ واتبعها حتى فيما لا ينبغى أن تُتبع فيه !!.

وهناك بعض ملاحظات أخرى عنت لى فى أثناء مطالعتى؛ رأيتُ أن أنبه عليها ابتغاءً لوجه الحقِّ؛ ورغبةً فى تصحيح الكتاب؛ ومُساهمةً فى رجعه إلى أصله؛ وبذلك أكون قد أديت واجبى؛ فإنى أعتقد أنه يجب على كلِّ قارئٍ للكتب القديمة أن ينشر ما يرتئيه من أخطاءٍ ليعرفها القارئ؛ وينتفع بها الناشر؛ وبمثل هذا التعاون العلمى المنشود تخلص الكتب العربيَّة من شوائب التحريف والتصحيح الذى مُنيت به على أيدي النَّاسخين قديماً والطابعين

حديثاً . (١) .

.....

[مقدمة أحمد محمد شاكر]:

[صدى النقد: تعقيب على نقد؛ ودرس للمنفود قبل الناقد]:

أعذر للأخ الأستاذ السيد صقر عن تأخير التحيّة له بمناسبة نقده إيّاي ؛
وكُلُّنا طالب علم ؛ وكُلُّنا طالب حقيقة ؛ وكُلُّنا رائد معرفة ؛ ونرجو أن يكون
ذلك خالصاً لوجه الله وحده ؛ وليس بعد الاعتراف اعتذار .

والأستاذ السيد أحمد صقر مِنّي بمنزلة الأخ الأصغر ؛ نشأ معي ؛ وعرفته
وعرفني ؛ وتأدّبنا بأدبٍ واحدٍ في العلم والبحث ؛ وفي فقه المسائل ؛
والحرص على التقصّي ما استطعنا .

فإذا ما نقد كتابي ؛ فإنما يقوم ببعض ما يجب عليه نحو أخ أقدم منه سنّاً ؛
ويراه هو أنه أكثر منه خبرة ؛ أو أوسع اطلاعاً .
وما أدري : أصحيح ما يراه ؛ أم هو حُسْنُ الظنِّ فقط ؟!! ؛ فإن له مدى مديداً
في الاطلاع والتقصّي ؛ ونفذات صادقة في الدقائق والمعضلات ؛ يندُرُ أن
توجد في أُنْداده ؛ بل في كثيرٍ من شُيوخه وأُستاذيه .

وقد نقد الكتاب الذي أخرجته بتحقيقي ((الشعر والشُعراء لابن قُتيبة)) في

(١) - ثمَّ أخذ السيّد أحمد صقر في ذكر ما أخذه على تحقيق الشيخ أحمد شاكر ؛ وقد
رأيتُ أن أعرض عن تقييده هاهنا ؛ لقلّة فائدته في هذا الموضع من جهة ؛ ومن
جهةٍ أُخرى لكونه في موطنٍ آخر من كُتُبي .

مقالين بمجلة « الكتاب » الغراء في عدد يونية سنة ١٩٤٦ م بعد ظهور الجزء الأول ؛ ثم في عدد ديسمبر سنة ١٩٥٠ م بعد ظهور الجزء الثاني .

وما أحبُّ أن أديرَ مُناظرةً أو جدالاً حول المآخذ التي أخذها على ؛ فما زعمتُ قط وما زعم لي أحدٌ أني لا أخطئ ؛ وكلُّنا نخطئ ونُصيب ؛ ثم هو قد يكون أنفذ بصرًا مني في « الشعر » وما إليه ؛ بل هو كذلك فيما أعتقد ؛ وليس وراء الجدل من فائدةٍ إلا المرء ؛ وقد نُهينَا عنه أشدَّ النهي .

وقد عتب على الأستاذ السيد صقر أن لم أفِ بوعدي له بنشر نقده للجزء الأول في آخر الجزء الثاني ؛ وله العُتْبَى في ذلك ؛ وقد أشار هو إلى بعض عُذري : أن مشاغلي حالت دُون الوفاء بما وعدت ؛ وقد صدق ؛ فإني وعدته وحرصت على الوفاء بوعدي ؛ ثم أنسيته حين رجوت أخى الأستاذ عبد السلام هارون أن يُتِمَّ الكتاب في أواخر الجزء الثاني ؛ إذ اعتزمت السفر مع أهلي إلى الحج ؛ فشغلني ذلك عن كُلِّ شيء ؛ حتى أنساني ما وعدته به .

ووعدٌ بوعد ؛ فكما وعدت الأستاذ السيد صقر بنشر نقده للجزء الأول في آخر الجزء الثاني ؛ وعدني هو - بعد رجائي - أن يُقابل النسخة المطبوعة بتحقيقى على النسخ المخطوطة التي أشار إليها في مقاله الأول ؛ وعلى ما قد عساه يوجد من مخطوطات أخر من الكتاب ؛ ويُثبت ما يجده من تصويب أو اختلاف ؛ تمهيداً لتحقيق الكتاب مرةً أخرى ؛ لنُخرجه في الطبعة القادمة إن شاء الله مُتعاونين مُشتركين ؛ حتى نؤدى الأمانة حقها ؛ ولعلهُ حريصٌ على الوفاء إن شاء الله .

ولقد زعم كثيرٌ من إخواننا؛ ووصل إلى ذلك: أنني ضيقتُ بنقد الأستاذ السيد صقر في المرتين !!؛ وما أظنُّ الذي زعم ذلك أو توهمه يعرف شيئاً من خُلُقِي !!؛ فما ضاق صدرى بشيءٍ من نقدٍ قط؛ لأنَّ أو قسًا؛ والعلم أمانة؛ بل إنى لأرى أن الضيق بالنقد والتسامي عليه ليس من أخلاق العلماء؛ وليس من أخلاق المؤمن؛ إنما هو الغرورُ العلميُّ والكبرياءُ الكاذبة؛ وحسبنا في ذلك قول الله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُ اتَّقِ اللَّهَ أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالْإِثْمِ﴾ [البقرة: ٢٠٦].

وما قال أمير المؤمنين الفاروق عمر بن الخطاب إذ ردَّت عليه امرأةٌ وهو على المنبر يخطب خيرَ مجتمعٍ ظهر على وجه الأرض؛ قال كلمةً صريحةً بينةً: «امرأةٌ أصابت؛ ورَجُلٌ أخطأ»؛ لم تأخذه العزَّةُ بالإثم؛ وتسامى على الكبرياء والغرور العلميِّ؛ وعمر هوَ عمر.

ثم ما هذه الفاشية المنكرة التي فَشَّت بين المنتسبين للعلم !!؟ سأتحَدَّث عن نفسي مضطراً حتَّى لا أمسَّ غيري:

أنا أرى أن من حقِّي أن أنقد من أشاء؛ وأن أقسو في النقد ما أشاء؛ فمن ذا الذي يزعم لي؛ أو يزعم لنفسه؛ أن ينقد الناس؛ وأن يقسو عليهم في النقد؛ ثم يرى من حقه عليهم أن لا ينقدوه؛ وأن لا يتحدَّثوا عنه - إن أذن لهم في الحديث - إلاَّ برفقٍ ولينٍ وملقٍ ونفاق؛ مما يُسمونه في هذا العصر العجيب «مجاملة» !!؟؛ لقد رجوت الأستاذ السيد صقر أن ينقد الجزء الأول من «الشعر والشعراء» حين صدوره؛ وقرأت نقده قبل أن يُطبع في مجلة

« الكتاب » الغراء ؛ ولم أجد في هذا غَضَاضَةً عَلَى قُط ؛ وإن كثيراً من إخواني ليعرفون هذا الذي أقول ؛ وقد عجبوا منه في حينه !! ؛ ولم أره موضعاً للعجب ؛ ثم رجوته أن ينقد الجزء الثاني حين صدوره أيضاً ؛ ولم أر في نقده ما يَمَسُّنى من قريبٍ أو من بعيدٍ .

وهذا رأى الذى رُبِّيتُ عليه واعتنقته طول حياتى : أن لى أن أنقد آراء الناس فى حدود ما أستطيع من علم ؛ وأنَّ لهم أن ينقدوا آرائى فى حدود ما يستطيعون من علم .

وسأذكر بعض المثل ؛ عسى أن يكون فيها عظة وعبرة : يذكر الناس ما يدور كُلَّ عامٍ مراراً من جدالٍ حول إثبات أوائل الشهور العربيَّة : أبالرؤية ؟ أم بالحساب ؟ .

وكتب الناس فى هذا كثيراً ؛ وكتبتُ مراراً ؛ وكان من رأى التمسُّك بالرؤية وحدها ؛ وكان هذا رأى والدى الشيخ محمد شاكر - رَحِمَهُ الله - ؛ وكتب فيه وشدَّدَ ؛ ثم بدا لى غير ذلك فى حياة أبى ؛ فنشرت رسالةً صغيرةً فى شهر ذى الحجة سنة ١٣٥٧ هـ [فبراير سنة ١٩٣٩ م] اسمها « أوائل الشُّهور العربيَّة » .

وكان مما قلتُ فيها - [ص ١٥] - بالحرف الواحد :

« لقد كان للأستاذ الأكبر الشيخ المراغى - مُنذ أكثر من عشر سنين ؛ حين كان رئيس المحكمة العليا الشرعيَّة - رأى فى ردِّ شهادة الشهود ؛ إذا كان الحساب

يقطع بعدم إمكان الرؤية؛ كالرأى الذى نقلته هنا عن تقي الدين السبكي؛
وأثار رأيه هذا جدالاً شديداً؛ وكان والدى وكنت أنا وبعض إخوانى ممن
خالف الأستاذ الأكبر فى رأيه .

ولكننى أصرح الآن بأنه كان على صواب؛ وأزيد عليه وجوب إثبات الأهلية
بالحساب فى كل الأحوال؛ إلا لمن استعصى عليه العلم به . . .
فلم أجد غضاظة على والدى رحمه الله - فى علمه وفضله الذى يعرفه الجُمُ
الغفير من الناس - أن أعلن فى كتاب منشورٍ خلاف رأيه ورأى؛ والرد عليه
وعلى نفسى .

بل أنا أخرج منذ بضع سنين كتاب «المُسند» للإمام أحمد بن حنبل
بتحقيقى وشرحي؛ وقد أخرجت منه إلى الآن ٨ مجلدات؛ رأيت بعد إتمام
المجلد الثانى منها أنه فاتنى شيء كثير من الشرح والتخريج؛ ومن التحقيق
والتعليل؛ وأنه نددت عنى أخطاء علمية مهمة؛ وأن مثل ذلك سيكون فى
الأجزاء القادمة؛ مهما أحرص على أن لا يكون؛ وأن الأمانة أن أُبين كلَّ
شيءٍ ما استطعت؛ فاستحدثت فى آخر الجزء الثالث؛ ثم فى آخر كلِّ جزءٍ
ظهر أو سيظهر إن شاء الله: باباً فى «الاستدراك والتعقيب»؛ رجوت فى
أوله إخوانى من علماء الحديث فى أقطار الأرض أن يُرسلوا لى كلَّ ما
يجدون من: ملاحظة؛ أو استدراك؛ أو تعقيب؛ أو بحث .

وجعلت لهذه الاستدراكات أرقاماً مُتتابة؛ وقد بلغ عدد الأحاديث التى
نُشرت فى المجلدات السبعة ٥٥٨٠ حديثاً؛ وبلغ عدد الاستدراكات عليها

التي نُشِرَت في آخر المجلد الثامن ١٧٨٩ استدراكاً؛ كُلُّها مما تعقبته على عملي ونقدته .

إن كثيراً من الناس تغرُّهم المناصب والرُّتب؛ وتخدعهم الألقاب العلميَّة الضخمة؛ وما كان شيءٌ من هذا ميزاناً صحيحاً للعلم؛ ولقد نقدت كثيراً من أمثال هؤلاء؛ فتعاضموا واستكبروا!!؛ فمنهم من أنفَ أن يرُدَّ على؛ ومنهم من سلَّطَ بعض أذنبه يشتمني!!؛ فما عبأت بهذا ولا بهذا؛ لا استكباراً ولا تعاضماً؛ ولكن لأنني طالب علمٍ ورائد حقيقة .

ومثال آخر من أروع الأمثلة في آداب المتقدِّمين من الأئمة :

هذا ابن حزم؛ الإمام العظيم؛ وكُلُّ من سمع به يعرف قسوة قلمه؛ وبديع نقده؛ وطريف تشنيعه إذا ما بدا له أن يُشَنَّعَ على خصم؛ بحث بحثاً فقهياً في ((المحلَّى))؛ ليس من مجال القول هنا أن نُفصِّلَه؛ فذكر فيه . [٦٦ : ٦٦ - ١٧٤] .

مسألة استدلَّ فيها بعض العلماء بحديثٍ رواه :

ابن وهب؛ عن جرير بن حازم؛ عن أبي إسحاق؛ عن عاصم بن ضمرة والحارث الأعور؛ عن عليّ .

ثم ردَّ صحَّة الحديث بأن جرير بن حازم قرَنَ في الإسناد بين عاصم بن ضمرة - وهو ثقة - وبين الحارث الأعور - وهو كذاب - .

وقال . [ص : ١٧٠] .

((وكثيرٌ من الشُّيوخ يجوز عليهم مثل هذا؛ وهو أن الحارث أسنده؛ وعاصم لم يسنده؛ فجمعهما جرير؛ وأدخل حديث أحدهما في الآخر .)) .

وَعَلَا ابنُ حزم غُلُوًّا شديداً بعد ذلك ؛ فقال :

« هو حديثٌ هالكٌ ؛ ولو أن جريراً أسنده عن عاصم وحده لأخذنا به . » .
وابنُ حزم كان يُؤلف قبل عصر المطبعة ؛ وكتابه في يده ؛ فكان مُستطيعاً إذا شاء أن يُعرض عما كتبه كُلُّهُ في هذه المسألة الطويلة ؛ ويستأنف كتابتها على النحو الذي يُريده بعد أن تغيّرَ اجتهاده وتغيّرَ رأيه ؛ ولكنه أبى إلا أن يُبقى ما كتب على ما كتب ؛ ثم يرد على نفسه ؛ على طريقته وبقوّته ؛ فيقول في آخر المسألة - [ص : ١٧٤] - :

« ثم استدركنا ؛ فرأينا أن حديث جرير بن حازم : مُسنَدٌ صحيحٌ لا يجوز خلافه ؛ وأن الاعتلال فيه بأن عاصم بن ضمرة أو أبا إسحق أو جريراً خلط إسناده الحارث بإرسال عاصم ؛ هو الظنُّ الباطل الذي لا يجوز ؛ وما علينا من مُشاركة الحارث لعاصم ؛ ولا لإرسال من أرسله ؛ ولا لشكُّ زهير فيه شيء ؛ وجرير ثقة ؛ فالأخذ بما أسنده لازم . » .

وهذا الجزء من (المحلّى) طُبِعَ مُنذُ أكثر من عشرين سنة - سنة ١٣٤٩ هجرية - بتحقيقى ؛ وقد كتبتُ فيه تعليقا على صنيع ابن حزم هذا ما نصُّهُ :
« لله درُّ أبى محمد بن حزم ؛ رأى خطأه ؛ فسارع إلى تداركه ؛ وحكم بأنه الظنُّ الباطل الذي لا يجوز . »

وهذا شأنُ المنصفين من أتباع السُّنة الكريمة وأنصار الحق ؛ وهم الهداة القادة ؛ وقليلٌ ما هم . » .

وأظنُّ في هذا مَقْنَعاً لمن أراد أن يقتنع أو يهتدى .

أحمد محمد شاكر

.....

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله ربِّ العالمين ؛ وصلى الله على مُحَمَّدٍ عبده ورسوله ؛ سيِّد ولد آدم ؛
خاتم الأنبياء والمرسلين ؛ وعلى آله وصحبه أجمعين .
هذا الكتاب من مصادر الأدب الأولى ؛ ومما أبقى لنا حَدَثَانُ الدهر من آثار
أئمتنا الأقدمين .

ألفه إمام ثقةٌ حُجَّةٌ من أوعية العلم ؛ ترجم فيه : ((للمشهورين من الشعراء ؛
الذين يعرفهم جُلُّ أهل الأدب ؛ والذين يقع الاحتجاج بأشعارهم في
الغريب ؛ وفي النحو ؛ وفي كتاب الله - عزَّ وجلَّ - ؛ وحديث رسول الله
- صلى الله عليه وسلم -)) .

وهذا الذى قصد إليه : ((فأما من خَفِيَ اسمه ؛ وقلَّ ذكره ؛ وكَسَدَ شعره ؛
وكان لا يعرفه إلا بعض الخواص ؛ فما أقل من ذكرت من هذه الطبقة ؛ إذ
كُنْتُ لا أعرف منهم إلا القليل ؛ ولا أعرف لذلك القليل أيضاً أخباراً .)) .
كما قال هو فى خُطبة كتابه - [ص : ٥٨] - ؛ وقَدَّم له بِمُقَدِّمةٍ تنطوى على
أبواب فى : أقسام الشعر ؛ وعيوب الشعر ؛ والإقواء ؛ والإكفاء ؛ والعيب فى
الإعراب ؛ وأوائل الشعراء .

وأوَّلُ ميزةٍ يراها القارئ المتأمل فى الكتاب : أن اختيار المؤلف لبعض شعر
الشاعر ؛ اختيار عالمٍ بالشعر عارفٍ به فقيهٍ فيه ؛ فهو يختار فيُحسن الاختيار ؛

وينقد فيُحسن النقد ويُجيد ؛ ويُوازن بين الشعراء فيقيم الوزن بالقسط ؛ لا يحيد ولا يميل .

وخير ما ندلُّ به على منزلة هذا الكتاب من العلم ؛ وعلى فائدته للعلماء والمتأدِّبين : أن نُخرجه إليهم إخراجاً صحيحاً مُتقناً ؛ وعلى ما أستطيع بجهدي القاصر ؛ بأنِّي رَجُلٌ جُلُّ اشتغالي بعُلُوم الحديث والقرآن ؛ إلَّا أنِّي أرى أن الأدب والشعر هما أكبر عون في فقه القرآن والسُنَّة ؛ وما أستطيع أن أزعم أنِّي أهلٌ لمثل هذا العمل ؛ إلَّا أن أبذل ما في وسعي ؛ والتوفيق والعون من الله .

لم يكن هذا الكتاب معروفاً على وجهه للعلماء والمتأدِّبين ؛ إلَّا قليلاً منهم ؛ ذلك أن نسخه المخطوطة في مصر نادرة ؛ فليس منها في دار الكتب المصريَّة إلَّا نسختان :

- إحداهما مخطوطة بقلم معتاد ؛ بخط يحيى بن محمد بن لويس بن القاضي المغربي الزواوي ؛ نقلها من نسخة مخطوطة محفوظة بالقسطنطينيَّة المحروسة في دار كتب راغب باشا ؛ وفرغ من كتابتها لثلاث ليالٍ خلون من شهر رجب سنة ١٢٨٦ هـ ؛ بهاشها بعض تقييدات .

- والأخرى بخط عيسى بن محمد بن سلمان ؛ فرغ من كتابتها ظهر يوم الاثنين الثالث من شهر جُمادى الآخرة سنة ١٠٥٩ هـ ؛ بها ترقيعٌ وأكلٌ أرضو وتلويث ؛ وبهامشها تقييدات .

- كما جاء وصفهما في فهرس دار الكتب .-

وهما برقمي [٥٥٠ ؛ ٤٢٤٧ أدب] .

ومخطوطاته الأخرى في : دمشق ؛ وبرلين ؛ وباريس ؛ وفيينا ؛ وليدن .
وطُبِعَ الكتاب في ليدن سنة ١٨٧٥ م ؛ ثم طُبِعَ فيها مرةً أخرى سنة ١٩٠٢ م ؛
وهذه الطبعة قليلة نادرة ؛ والأولى أقلُّ منها وأشدُّ ندرة .

ثم طبعه السيد محمد أمين الخانجي - رَحِمَهُ اللهُ - في سنة ١٣٢٢ هـ [١٩٠٤ م]
مع بعض تعليقات للسيد محمد بدر الدين النعساني ؛ وهي نسخة مختصرة غير
كاملة .

ولقد كُنْتُ عَجِبْتُ من ذلك حين وقعت إلى طبعة ليدن الثانية ؛ فسألت السيد
الخانجي - رَحِمَهُ اللهُ - ؛ وهو الخبير بالكتب العارف بها ؛ فاعتذر لي بأنه طبعه
عن نسخة دار الكتب المصرية ؛ وأنه لم يكن قد وصل إليه خبرٌ عن طبعة
ليدن .

وفي « معجم المطبوعات » لسركيس [ص : ٢١٢] أنه طُبِعَ أيضاً في
الآستانة سنة ١٣٢٢ هـ ؛ وفي مطبعة الفتوح الأدبية بمصر سنة ١٣٣٢ هـ
[١٩١٤ م] .

ولم أر هاتين الطبعتين !!

ثم طبعه في سنة ١٣٥٠ هـ [١٩٣٢ م] محمود أفندي توفيق بمطبعة المعاهد
بمصر ؛ وصحَّحَهُ وعلَّقَ حواشيه صديقنا الأديب العلامة الأستاذ مصطفى
السَّقا ؛ واعتذر في مُقدِّمته بأنه لم ير الطبعة الأوربية إلا حين كاد يفرغ
من تصحيح الملزمة الثامنة عشرة من طبعته ؛ أي حين أتمَّ نحو ثلاثة أرباع

الكتاب .

وهذه الطبعة مختصرة غير كاملة ؛ مثلها مثل طبعة الخانجي ؛ لا تزيد عليها إلا قليلاً .

وقد وفق الله أخانا الأستاذ محمد أفندي الحلبي صاحب ((دار إحياء الكتب العربية)) بمصر ؛ لاختيار نشر هذا الكتاب ؛ فعهد إلي أن أحققه وأشرحه ؛ فاعتزمت ذلك ؛ مستعيناً بالله ؛ متوكلاً عليه .

واعتمدت في تحقيق الكتاب على طبعة ليدن سنة ١٩٠٢ ؛ وكانت عندي منذ عهد بعيد ؛ أقرؤها وأرجع إليها عند الحاجة ؛ ولم أضن بها عن التمزيق بين يدي الطابعين ؛ إذ لم نجد منها نسخة أخرى نشتريها ؛ فكانت الحرب الأخيرة الفاجرة المدمرة دائرة ؛ فلم نستطع أن نطلب نسخة أخرى من أوروبا ؛ وقاسينا ما قاسينا ؛ حتى صرّح لنا بهذا الورق الذي تراه ؛ والذي لم يكن لنا في اختياره خيار .

ومطبوعة ليدن التي اعتمدناها حقّقها المستشرق ((دي غويه)) ؛ وكتب لها مقدمة جيدة ؛ وأثبت في هوامشها اختلاف النسخ المخطوطة التي وقعت له واعتمد عليها في طبعته ؛ وكتب كل ذلك باللغة اللاتينية ؛ ورمز للنسخ المخطوطة بحروف لاتينية أيضاً .

وقد تفضّل الأديب الفاضل الأستاذ وهيب كامل ؛ المدرّس بكلية الآداب بجامعة القاهرة ؛ بترجمة المقدمة والاصطلاحات إلى اللغة العربية ؛ فأعانى عوناً كبيراً على هذا العمل الشاق ؛ يعجز لسانى عن وفائه حقّه من الشكر .

والمُستشرق « دى غويه » - كما يبدو لى من عمله فى الكتاب - من أواسط المستشرقين ؛ وليس من أعلیائهم ؛ أمثال « ريط » الذى حَقَّقَ كتاب « الكامل » للمُبَرِّد ؛ و « بيفان » الذى حَقَّقَ « نقائض جرير والفرزدق » ؛ و « ليال » الذى حَقَّقَ « شرح المُفضليَّات » لابن الأنبارى .

ولا هو من ضُعفائهم ؛ أمثال « ألورد » و « مرجليوث » ؛ ولكنه بين بين ؛ فإنه حَقَّقَ الكتاب تحقيقاً لا بأس به ؛ ولكنه أخطأ فيه فى مواضع ليست بالقليلة ؛ نَبَّهت إلى كثيرٍ منها فى مواضعها ؛ وأعرضت عن بعضها .

ومن أعجب هذه الأغلاط : أن بعض الناس كتب بهامش إحدى نسخ الكتاب زيادة نقلها عن « أبى على فى النوادر » ؛ والظاهر أن بعض الناسخين أدخلها فى صُلب الكتاب ؛ فجاء مجهولٌ آخر ؛ وكتب بهامش إحدى النسخ ما يفيد أن أبا على هذا هو قُطرب ؛ فرجح ذلك لدى « دى غويه » فأثبته فى فهرس الكتاب !! ؛ وفاته أن هذا خطأ واضح ؛ بل خلط !! ؛ على الرغم من أن (قُطرباً) يكنى (أبا على) وأنه له كتاباً اسمه « النوادر » ؛ لسببٍ واحدٍ يُدرك للوهلة الأولى من البحث ؛ وهو أن نص الزيادة أوله : « قال أبو على فى النوادر : قرأت هذه القصيدة على أبى بكر بن دُرَيْد » ؛ إلخ .

وابن دُرَيْد وُلِدَ سنة ٢٢٣ هـ ؛ وقُطرب مات سنة ٢٠٦ هـ !! ؛ فليس من المعقول أن يقرأ أحدهما على صاحبه !! ؛ وليس من المعقول أن يقرأها المُتقدِّم على المُتأخِّر قبل أن يولد !! - [انظر ص : ٣٢٧ من طبعة ليدن ؛ ص ٤٩٤ من

طبعتنا هذه [١] .

ولكنه على كل حال أخرج الكتاب إخراجاً جيداً يُشكر عليه .

وقد وضع « دى غويه » للكتاب فهرسين للأعلام والأماكن فقط ؛ لم يخلوا من خطأ وقصور ؛ وإن أفاد الباحث فوائد جمّة ؛ ويسّر له سُبُل البحث والاستدلال .

فرايت أن أتدارك ذلك كله ؛ فأحقق متن الكتاب تحقيقاً أقرب إلى الصواب ؛ بتخير أصح النسخ التى أشار إليها المستشرق ؛ ومراجعة نصوصها على ما أستطيع مراجعته من المصادر ؛ خصوصاً المصادر التى تنقل عن هذا الكتاب ؛ ودواوين الشعر التى يُسرت لى ؛ وأن أشرح غريبه شرحاً مقارياً ؛ تقريباً لهذا الأدب العالى ؛ والشعر المتين الرصين ؛ إلى الطبقة المتعلّمة المثقّفة فى الأمة العربيّة ؛ التى نهضت أعظم نهضة لإحياء دولة العرب ومجد العرب ؛ ومن حولها الذئاب تنهش وتشتجر .

وجعلت عمّدتى فى شرح الغريب الديوان الأعظم « لسان العرب » ؛ وحرصت على أن أثبت نصوصه بحروفها - فى الأكثر الأغلب - ؛ إذ هى نصوص الأئمة الأولين ؛ أمثال : أبى عُبيدة ؛ وأبى عُبيد ؛ والأصمعى ؛ وأبى حنيفة ؛ من أساطين اللغة وحفظة البيان ؛ ونقلها ابن منظور عن المؤلفين قبله ؛ الأزهرى ؛ والجوهري ؛ وابن سيده ؛ وابن الأثير ؛ وابن يربى ؛ وحرصت على ألفاظهم ؛ فحرصت كما حرص ؛ ولم أنص على ذلك فى كل موضع ؛ اكتفاء بالإشارة إليه هنا ؛ إلا أن يقتضى البحث أو السياق أن أنص على

مصدر النقل .

ولم أثبت كل الاختلاف بين النسخ المخطوطة التي كانت بين يدي « دى غويه » ؛ إذ لم تكن بين يدي ؛ ولم يكن من الميسور فى هذه الظروف التى ننشر فيها الكتاب أن نحصل عليها ؛ وعسى أن أستطيع بعد ظهور هذه الطبعة الحصول على مصورات فتغرافية منها ؛ فأحقق نُصوصها عن عيانٍ فى طبعةٍ قادمة ؛ إن شاء الله .

واجتهدت فى تخريج ما فى الكتاب من شعرٍ وغيره ؛ على ما وسعه جهدى ؛ أى بيان أماكن وجوده فى الكتب الأخرى ؛ على نحو اصطلاح المُحدثين فى تخريج الأحاديث ؛ وفى هذه فائدةٌ كبيرةٌ للباحث المُتحقق ؛ ولكنى لم أثبت اختلاف الروايات إلا قليلاً عند الضرورة القصوى ؛ فلو تتبعْتُ ذلك والتزمته طال الأمر جداً ؛ والورق قليل ؛ والعقبات جمة .

ووضعت بالهامش أرقام صُحف طبعة ليدن بالأرقام الإفرنجية ؛ وهى الأرقام العربية الأصلية ؛ أخذها الإفرنج عن عرب الأندلس والمغرب ؛ ولا تزال هى المُستعملة عند أهل المغرب إلى الآن .

وفى ذلك فائدتان :

- أولاهما : أن نستطيع الإرشاد فى التعليقات إلى ما سيأتى من الكتاب ؛ بالإشارة إلى موضعه فى تلك الطبعة ؛ فيستطيع قارئُ طبعتنا أن يصل إليه .
- وثانيتهما - وهى أهمهما - : أن تلك الطبعة مكثت مرجع الأدباء والباحثين أكثر من أربعين سنة ؛ يُشيرون إلى صُحفها فى كتبهم وأبحاثهم وتعليقاتهم ؛

فلولا أن أثبتنا أرقام تلك الصُّحف ؛ لقد شققنا على القارئ والباحث ؛ إذ يريد أن يرجع إلى النص الذى يُشار إليه فى هذا الكتاب ؛ ولا يجد طبعة ليدن ؛ أو يجدها ولا يرى أن يقتنيها .

وصنعت له فى آخر الجزء الثانى فهرس جَمَّةٌ مُتقنة : للكتاب على أبوابه ؛ وللأعلام عامة ؛ وللأماكن ؛ وللقوافى ؛ ولأَيَّام العرب ووقائعها ؛ والفهرس المهم العظيم : فهرس الألفاظ المُفسَّرة فى الكتاب ؛ فإنه معجمٌ نفيسٌ ؛ لا لما فيه من شرح الغريب ؛ فإنه فى مُتناول كثير من الناس بكثرة كتب المعاجم ؛ ولكن لدلالته على الاستعمالات ومواقع الكلام ومناحي البلاغة ؛ فإن فى نصوصه علماً جَمًّا لا تجده فى « لسان العرب » وهو أوسع المعاجم .

وأتبعت ذلك بجريدة المراجع ؛ وهى أسماء الكتب التى رجعت إليها فى عملى ؛ لتعين طبعاتها ؛ إذ أذكر صفحاتها فيما أسنده إليها ؛ ليستطيع القارئ أن يتوَقَّع مما نقلت إن أراد ؛ ويتوسَّع فى البحث إن علت به هِمَّتُهُ ؛ حتى لا يضل بين مُختلف الطبعات .

وفى هذه الجريدة قليلٌ من الكتب ذكرها ابن قُتيبة فى هذا الكتاب ؛ فأشرت إلى موضع ذكرها فيه .

وها هُما ذان : مُقدمة « دى غويه » ؛ ووصفه للمخطوطات التى طبع عنها الكتاب - بترجمة الأستاذ وهيب كامل - ؛ أثبتهما بنصهما :

المقدمة اللاتينية التى كتبها المستشرق دى غويه

- ترجمة الأستاذ وهيب كامل -

ليس لدى من المادة ما يُكُنِّي من التحدُّث بإسهابٍ عن العالم البعيد الشهرة أبي محمد بن قُتَيْبَة ((المتوفى سنة ٢٧٦ هـ - أو قبلها ببضع سنوات -)) .
أما كتابه ((الشعر والشعراء)) الذى أنشره الآن ؛ فقد اشتهر بين العلماء من مخطوطة فينا ؛ وترجم نللكه مقدمته إلى اللغة الألمانية سنة ١٨٦٤ م ؛ ونشر ((ريترهوزن)) متنه مع ترجمة هولانديَّة فى سنة ١٨٧٥ م .
و ((ريترهوزن)) هذا اعتمد فى ترجمته على المخطوطة التى كانت فى حوزة شيفر .

والنَّصُّ فى مخطوطة شيفر هذه يتفق مع مخطوطة فينا فى كُلِّ المواضع تقريباً ؛ ويتفق كذلك مع النُّسخة التى أثبت بعضها سوكين ؛ وأثبت بعضها الآخر أحد الشرقيين فى دمشق ؛ مُعتمدين على المخطوطة التى كانت فى حوزة مصطفى أفندى السباعى ؛ وقد أعطاهما العالمان العظيمان بريم وسوكين هدية إلى مكتبة ليدن .

ونصُّ هذه النسخة يختلف فى مواضع كثيرة مع مخطوطة فينا ؛ وهو فى الغالب أغزر منها مادَّة بكثير ؛ فمثلاً يذكر ابن خُلِّكان موضعاً من كتاب ((الشعر والشعراء)) ؛ فلا نجده فى مخطوطة فينا ؛ ولكنَّا نجده قد ورد فى هذا النص .

وقد حمل هذا الاقتضاب نللكه على الظنِّ أن مخطوطة فينا تشتمل على مُختصر لؤلَّف ابن قُتَيْبَة .

وقد أخذ ((ألورد)) بهذا الرأى وأثبتته فى كتالوج برلين [الجزء السادس /

ص: ٤٧٤ وما بعدها [؛ وفي وصفه للمخطوطة التي تتفق مع نسختنا غاية الاتفاق .

ولكنني أخالفه في هذا الرأي : ذلك بأنه يوجد في مخطوطة فينا مسائل كثيرة لا توجد في مخطوطة ليدن [البرلينية] ؛ وهما حينما تتناولان مسألة بعينها ؛ تستعملان عبارات مختلفة .

ومخطوطة القاهرة - والإجماع على أنها تتفق في الغالب الأعم مع مخطوطة ليدن - تختلف عن مخطوطة ليدن في مواضع غير قليلة ؛ وفي هذه المواضع إما أن تتفق مع مخطوطة فينا ؛ وإما أن تأتي بعبارات جديدة ؛ كما حدث أحياناً .

ولذلك ؛ فالحقيقة فيما يبدو لي : هي أن المؤلف أملى كتابه من كُراسته في فترات مختلفة ؛ فكان يستعمل في كُلِّ مرَّة عبارات مُتغايرة ؛ ويُضيف أحياناً عبارات من عنده ؛ ويُهمل عبارات كان قد أملاها في مرَّةٍ سابقة .

ونصُّ بعض العناوين - وخصوصاً في الجزء الأول من الكتاب - يختلف في بعضها عن بعض في مختلف المخطوطات ؛ إلى حدٍّ أنه ينبغي أن تنشر مستقلة ؛ وذلك هو السبب عندى في أنه لم يرد ذكر بعض الشعراء الممتازين في حين أن شعراء أقل شأنًا قد ظفروا من الكتاب بمكانٍ يُذكرون فيه .

ومن المعقول أن تكون روايات أخرى - بجانب الروايات التي وصلت إلينا - كانت موجودة في وقتٍ ما .

وإنى لا أستطيع أن أصف محتويات إستنبول [من مكتبة راغب باشا] ؛ ولا مخطوطة بيروت ؛ اللتين وصفهما بروكلمان [١ : ١٢٢] ؛ وإننى شديد

الأسف !! ؛ لأننى لم أستطع أن أرجع إلى هاتين المخطوطتين ؛ ولا أن أقارن بينهما وبين مخطوطة القاهرة !! .

وللفرنسيين فى ذلك مثل صائب : « الأحسن عدو الحسن » .

ولو أنى فرضت على نفسى أداء هذا الواجب ؛ لكان ظهور هذه الطبعة من الكتاب أمراً مشكوكاً فيه ؛ فإذا كنتُ غير قادرٍ على إخراج هذا الكتاب فى صورة مثاليةٍ بغير الرجوع إلى هاتين المخطوطتين ؛ فإنها الضرورة تضطرنى إلى ذلك .

ولقد استخرج ريترهوزن نسخة من مخطوطة فينا ؛ وراجعت أنا النسخة والمخطوطة الواحدة على الأخرى ؛ وبعد ذلك راجع ريترهوزن مخطوطة شيفر كذلك ؛ ووصف نلكه مخطوطة فينا ؛ وأرسل إلى صورة منها ؛ فاستطعت - بالاعتماد على هذه الصورة - أن أصلح قليلاً من الأخطاء ؛ والأصل فى هذه الطبعة هو نسخة ليدن ؛ لأن النص فيها جيدٌ غالباً ؛ ولقد قارنت بينها وبين برلين ؛ والنص فيها أقل جودةً ؛ ولكنها كانت - على أى حال - مفيدة فى كثير من الأحيان ؛ وليس هناك نسخٌ من هذه المخطوطة ؛ وبالرغم من أن الخطأ قد يتكرر فيهما وتسقط قطعٌ منهما جميعاً ؛ إلا أنهما تتفقان إلى حد بعيد .

أما مخطوطة القاهرة ؛ فقد تناولتها فى الملاحظة على النص [ص : ١] ؛ والقراءة المخالفة التى ترد فى أية مخطوطة أخرى منصوًصٌ عليها فى هامش هذه النسخة .

ويقتبس كتاب « خزانة الأدب » مواضع كثيرة من كتابنا - يعنى : « الشعر والشعراء » - ؛ وكثيراً ما يكون ما يقتبسه مُتَّفَقاً مع نص مخطوطة فينا ؛ ومن ناحية أخرى : نجد مؤلف « الأغاني » يعتمد على نسخة أطول ؛ ولكنها تتفق مع مخطوطة ليدن ؛ ويحدث مرّةً أو مرّتين أن تكون القطعة بعينها مُقتبسة في « الخزانة » وفي « الأغاني » - [انظر مثلاً : ص : ٣٩٠ ب ١] .

ولقد بذلت قصارى جهدى فى مُراجعة كُلِّ المواضع التى اقتبسها المؤلفون المختلفون من هذا الكتاب ؛ ولكنى أخشى أن يكون قد فاتنى موضع أو موضعان .

فليُسامحنى القارئ .

ويذكر « الفهرست » - [ص : ٧٧ وما بعده] - كتابنا هذا تحت عنوان « الشعر والشعراء » ؛ ولكنه - أى الكتاب - يُسمّى « كتاب طبقات الشعراء » فى هامش مخطوطتى برلين وليدن ؛ وكذلك فى عنوان مخطوطة القاهرة . ولقد لاحظ ألورد بحق أن الشعراء - ولو أنهم ليسوا مرّتين يدرّقة فى طبقات - مُقسّمين بحسب قدرة الشاعر الفنية ؛ أو بحسب القبائل ؛ أو ؛ أو ؛ إلخ ؛ إلخ .

وإذن ؛ يكون عنوان « طبقات الشعراء » مُناسباً للكتاب ؛ ولكن إذا التفتنا إلى التصدير الذى يقول فيه المؤلف إنه أَلَّفَ كتاباً فى الشعراء ؛ وإلى المُقدمة التى يقول فيها إنه يبحث فى « طبقات الشعراء » ؛ ووضعنا إلى جانب هذا ما جاء فى كتاب « المعارف » ؛ [ص : ٣١٩] : حيث يُسمّى الكتاب « كتاب الشعر » ونظرنا إلى « عيون الأخبار » : حيث يُسمّى الكتاب « كتاب الشعر » ؛ وهذا

العنوان من الجائز جداً أن يكون اختصاراً لعنوان « كتاب الشعر والشعراء »
لرجحنا أن يكون المؤلف نفسه قد سمى كتابه كما جاء في « الفهرست » .
ويُسمى الكتاب في ملاحظة على « المحاسن » للجاحظ ؛ [ص : ١٨٤]
« أخبار الشعراء » ؛ والعنوان في مخطوطة بيروت « ديوان الشعر والشعراء »
[انظر المجلة الآسيوية : سنة ١٨٩٤ م ؛ الجزء الثاني ؛ ص : ٢٠٧ ؛
ملاحظة ٢] .

وكتابتنا - على ما ورد في مقدمة كتاب « عيون الأخبار » - واحد من سلسلة
كتبها المؤلف على طريقة الطبقة الممتازة من الكتّاب ؛ فبعد أن أخرج كتابه
المشهور « أدب الكتّاب » ؛ الذي علّم فيه الكتّاب فن الكتابة حقاً ؛ رأى أن
هذا النحو من التعليم لا يكفي ؛ وأن الكتّاب تنقصهم معلومات متنوعة ؛
فأخرج أربعة كتب مختلفة الموضوعات ؛ مما كان قد وعاه في ذهنه ؛ ثم ألف
كتاب الكبير « عيون الأخبار » .

والكتب الأربعة ؛ هي : « كتاب الشراب » ؛ و « كتاب المعارف » - ويُعرف
في طبعة وستنفلد ب : « الكتاب التاريخي » ؛ و « كتاب الشعر » - وهو كتابنا
هذا - ؛ و « كتاب تأويل الرؤيا » - ويُسمى الفهرست : « كتاب تعبير الرؤيا »
والفهرست يُسمى « كتاب الشراب » ؛ « كتاب الأثرية » ؛ [ص : ٧٨] .
وهذا الكتاب الأخير مذكور في كتابنا مرتين :

- الأولى في (ص ٨٩) بالعنوان الأول : « كتاب الشراب » ؛ والثانية في (ص
٥٤) بالعنوان الثاني : « كتاب الأثرية » .

وعلى ذلك يكون كتابنا متأخراً عن كتاب « الشَّراب »؛ وحيث إن كتابنا المذكور في « كتاب المعارف »؛ فكتاب « المعارف » إذن أحدث منه؛ وفي كتابنا يرد ذكر « كتاب العرب »؛ (ص ٦)؛ وكتاب « العرب في الشعر »؛ (ص ٣٥) .

وفي موضع مُتقدِّمٍ من هامش مخطوطة ليدن ترد ملاحظة لابن عبد ربّه؛ فقد ذكر « كتاب تفضيل العرب » لابن قُتيبة .

ويظهر أن بروكلمان (١ : ١٢٢) كان على صوابٍ فيما ذهب إليه من أن « الفهرست »؛ (ص ٧٨) يُشير إلى هذا الكتاب بالذات بعنوان : « التسوية بين العرب والعجم » .

فإذا التفتنا إلى ما يقوله المؤلف عن محتويات هذا الكتاب (ص ٦)؛ بدأ لنا أن الأرجح أن نحصر تفكيرنا في كتاب « معاني الشعر الكبير » - (الفهرست؛ ص ٧٧) -؛ فمن هذا الكتاب أو من كتاب « عيُون الشعر »؛ و « الفهرست » (ص ٧٧) : قد أخذ قول ابن قتيبة الذي أورده شارح الأخطل (ص ١٤٤)؛ وفي نص كتابنا (ص ٣٠٥) وما بعدها .

وبحسب ما جاء في « المزهر » للسيوطي - [الجزء الثاني : ٣٤٥] -؛ فإن ابن قُتيبة قد اتَّبَعَ الأصمعيَّ في تفسير معنى كلمة « المُخَضَّرَم » . ويظهر من « عيون الأخبار » أن كتاب « معاني الشعر » مُتقدِّمٌ حتَّى على هذا الكتاب .

وكثيراً ما يذكر المؤلف في كتابنا « كتاب غريب الحديث » - انظر : (ص :

٤٤٣) - وهذا المؤلف مُتقدِّمٌ في التاريخ على كتاب «مختلف الحديث» ؛
لأنه مذكورٌ في مُقدِّمته .

وقد بذلتُ مجهوداً كبيراً في إصلاح الأصول ومُراجعتها ؛ ولكن الأخطاء لم
تُفارقها أبداً !! ؛ فهي إما من سهوٍ مني أو من الطابع ؛ فإذا سمح الوقتُ :
أعدت طبع هذا الكتاب ؛ وتوخَّيتُ الدقَّة في قراءة الأصول ومُراجعتها
مرَّات عديدة . (١) .

.....

- «الشُّعْرُ وَالشُّعْرَاءُ» ... وَكَلِمَاتٌ ذَاتُ دِلَالَات

قال أبو مُحمَّد عبد الله بن مُسلم بن قُتيبة في مُقدِّمة هذا السِّفْرِ الجليل :
« هذا كتابُ ألفتُهُ في الشُّعْرَاء ؛ أخبرت فيه عن : الشُّعْرَاء ؛ وأزمانهم ؛
وأقدارهم ؛ وأحوالهم في أشعارهم ؛ وقبائلهم ؛ وأسماء آبائهم ؛ ومن كان
يُعرف باللقبِ أو بالكنية منهم ؛ وعمَّا يُستحسن من أخبار الرِّجُل ويُستجداد
من شعره ؛ وما أخذته العلماء عليهم من الغلط والخطأ في ألفاظهم
أو معانيهم ؛ وما سبق إليه المُتقدِّمون فأخذه عنهم المُتأخِّرون .
وأخبرت فيه عن أقسام الشُّعْر وطبقاته ؛ وعن الوجوه التي يُختار الشُّعْر
عليها ويُستحسن لها ؛ إلى غير ذلك . » .
ثمَّ قال :

(١) - طَالَ مَا أَرَدْنَاهُ مِنْ هَذِهِ الْمُقَدِّمَةِ وَمَا أَتَيْنَاهُ بِهِ ؛ فَعُذْرًا سَيِّدِي !! ؛ فَإِنَّ الْحَدِيثَ
شُجُونٌ ؛ وَالْفَوَائِدُ يَجْرُ بِعَظْمِهَا بَعْضًا .

﴿ وكان أكثر قصدى للمشهورين من الشعراء ؛ الذين يعرفهم جُلُّ أهل الأدب ؛ والذين يقع الاحتجاج بأشعارهم فى الغريب ؛ وفى النحو ؛ وفى كتاب الله - عزَّ وجلَّ - ؛ وحديث رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - . فأمَّا من خَفِيَ اسمه ؛ وقلَّ ذكره ؛ وكَسَدَ شعره ؛ وكان لا يعرفه إلاَّ بعض الخواص ؛ فما أقل من ذكرت من هذه الطبقة ؛ إذ كُنْتُ لا أعرف منهم إلاَّ القليل ؛ ولا أعرف لذلك القليل أيضاً أخباراً ؛ وإذ كُنْتُ أعلم أنه لا حاجة بك إلى أن أسمى لك أسماء لا أدلُّ عليها بخبر ؛ أو زمان ؛ أو نسب ؛ أو نادرة ؛ أو بيت يُستجاد أو يُستغرب . ﴾ .

.....

- ابنُ قُتَيْبَةَ ... ؛ والمنهجُ التاريخيُّ

هذا الكلمات التى ذكرناها سلفاً ؛ والتى قيَّدها ابنُ قُتَيْبَةَ بصدرٍ مُقدِّمته ؛ يُمكنُ عن طريقِ الاستقراءِ المتأمل أن نجزمَ بأنَّ صاحبها قد عوَّلَ على « المنهج التاريخيِّ » ؛ وانطلقَ من خلاله .

أ- الإخبار عن : الشعراء ؛ وأزمانهم ؛ وأقذارهم ؛ وأحوالهم فى أشعارهم ؛ وقبائلهم ؛ وأسماء آبائهم ؛ ومن كان يُعرف باللقب أو بالكنية منهم ؛ وعمَّاً يُستحسن من أخبار الرُّجُل ؛ ويُستجاد من شعره ؛ وما أخذته العلماء عليهم من الغلط والخطأ فى ألفاظهم أو معانيهم ؛ وما سبق إليه المُتقدِّمون فأخذه عنهم المُتأخِّرون .

هذا هو يدعُو إليه المنهجُ التاريخيُّ ؛ فهذا الذى ذكره ابنُ قُتَيْبَةَ ما يخرجُ إلاَّ من يَراعةٍ لا تُدعِنُ إلاَّ للتاريخ وحقائق التاريخ .

ب. الحقائق التاريخية للشعراء؛ إذا لم تكن كافية للبحث؛ صالحة لإمكانية إنشاء موضوع أدبي منهجي؛ فإنه لا يُقحم نفسه في أمر يفتقد إلى الأخبار التاريخية.

﴿فأما من خفى اسمه؛ وقلّ ذكره؛ وكسد شعره؛ وكان لا يعرفه إلا بعض الخواص؛ فما أقل من ذكرت من هذه الطبقة؛ إذ كنت لا أعرف منهم إلا القليل؛ ولا أعرف لذلك القليل أيضاً أخباراً﴾.

ج. ﴿وكان أكثر قصدي للمشهورين من الشعراء؛ الذين يعرفهم جلّ أهل الأدب؛ والذين يقع الاحتجاج بأشعارهم في الغريب؛ وفي النحو؛ وفي كتاب الله - عزّ وجلّ -؛ وحديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم -﴾. وهذا الأمر يستوجب الوقوف أمام حقيقة تاريخية بعينها.

